الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ .

أعلام القضاء أثناء الثورة التحريرية 1954-1962م

" بنواحي المسيلة أنموذجا "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

إعداد الطالبات:

- جويدة ضيف
- ليلى العناق
- راوية بركاتي

إشراف الدكتور :

– كمال بيرم

السنة الدراسية : 1435هـ – 1436 هـ / 2014 – 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا على انجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور كمال بيرم على صبره ونصحه وتواجده المستمر وبإشرافه وتوجيهاته ومساعدته لنا في هذا العمل المتواضع

شكر خاص للأستاذ والصحفي السحمدي بركاتي الذي شجعنا على اختيار الموضوع و ساعدنا في انجازه

شكر وتقدير للقاضي المعاصر بكري محمد السعيد وزوجته فايزة ، وكذا ابن القاضي عمر المعتوق: عبد المجيد المعتوق، وكذا مهدي الطاهر: أحد أقارب القاضي أحمد بركات على شهادتهم الحية ومعلوماتهم القيمة

كما نشكر الأستاذ سعدي خميسي مدير متحف المجاهد وكل عمال المتحف نخص بالذكر: راجعي عبد العزيز و رزيق فايزة

تقدير خاص وشكر عميق لعمال منظمة المجاهدين وعلى رأسهم ناجي وزغبة الدراجي وعمال مديرية المجاهدين وكذا عمال مديرية الشؤون الدينية وعمال دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي

كما نتقدم بالشكر إلى مسؤول مكتبة التاريخ بالجامعة طويل عبد الرؤوف

شكر و تقدير لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من تلامذة وأساتذة وعمال المنظمات والهيئات وآخرون

الإهــداء

إلى الذي علمني كيف أكون يوم الصعاب ،وكيف أعمل حتى أفلح وكيف أعيش إنسانة بكل معالم الإنسانية وكيف اصبر يوم المحن إلى الذي حثني على العلم والتعليم إلى الذي أوصلني إلى هذا المكان إلى صاحب القلب الكبير إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل إسمه بكل افتخار،أرجوا من الله إن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد إلى والدي العزيز ...بركاتي رابح.

إلى والدتي الحبيبة التي أكن لها كل الحب والتقدير إلى منبع الحنان والعطاء إلى من سهرت من اجل راحتي إلى من تألمت لآلامي وفرحت لفرحتي إلى المرأة التي مهما كتبت فيها واكتب عنها فلا تكفيني أوراق الدنيا لأكفيها حقها إلى أمي ثم أمي

أمي ثم أمي....بركاتي مريم.

إلى من بهن اكبر وعليهن اعتمد ...إلى شمعة متقدة تنير ظلمة لحياتي ...إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لاحدود لها إلى إخوتي ...إلى أخي عبد الحميد ،عبد الرحمان ،النوري،بركات،لزهر،هشام.

إلى أختي: حبيبة، سارة.

إلى زوجاتي إخوتي،وإلى أولادي إخوتي....

إلى صديقاتي: جويدة، ليلى، خديجة.

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة فكانوا المشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل دامس إلى أرواح شهداء ثورتنا الأبرار...

أهدي بتواضع عملي هذا راوية بركاتي

الإهـــداء

الشكر لله الذي أتم علي هذا فإليك أرفع يدي لأشكرك وأحمدك

إلى من عقدوا العزم أن تحيا الجزائر فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة والمشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل دامس

إلى ملاكـــي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كانت دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمـــي العزيـــزة

إلى رمز التضحية والعطاء وعنوان النبل والوفاء الذي ذلل لي الصعاب ومهد لي الطريق ولم يدخر الجهد والمال من اجل تعليمي وتربيتي أبـــي الغالـــي

إلى إخوتـــي: فهيمة، زهير، حنان، حمزة، لاميا، عفاف، عادل.

إلى صديقـاتـــي: راوية، جويدة، خديجة.

إلى كل من علمني شيئ في هذه الحياة

أهدي بتواضع عملي هذا

ليلى العناق

الإهـــداء

الشكر لله الذي أتم علي هذا فإليك أرفع يدي لأشكرك و أحمدك

إلـى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء و خلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية و الشجاعة و الإيمان بالله

إلـى التي أهدت لنا زهرة شبابها ، فغذت أريجا يملأ قلوبنا وعقولنا إلى أعز وأحن و أغلى ما أملك في هذا الوجود أمـــي الفاضلة

إلـى الذي علمني أن الحياة كد و أن الكد عمل أبـــي الغالي

إلـى من كانوا لي سندا طيلة مشواري الدراسي إخوتـي : فارس فيروز فتيحة، كاميليا، سميرة، منير، عبد الغني ، و الكتكوتة رتيل نويكس

إلـى صديقاتـي : ليلى، راوية، خديجة.

إلـى كل من علمنـي شيء في هذه الحياة

أهـــدي بتواضع عملـي هذا

جويدة ضيف

قائمة المختصرات

1- ج: الجزء
2- ط: الطبعة
3- م: ميلادي
4- هـ: هجري
5- (د ت): دون تاريخ

مقدمة

مقدمة

يمثل موضوع القضاء أثناء الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة صفحة منسية في تاريخ المنطقة التي لعبت دورا مهما في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وةانت موطن العلماء والأبطال والمجاهدين والشهداء الذين أضاءوا بعلمهم الدنيا وسجلوا حضورهم الجهادي في الحركة الوطنية وثورة التحرير، وحملوا على عاتقهم مسؤولية الإصلاح والكفاح وضحوا بأنفسهم وأموالهم من أجل تحرير وطنهم الجزائر من الإحتلال الفرنسي إلى جانب هذا الدور العظيم في الثورة التحريرية فقد أوكلت لهم مهمة القضاء نظرا لوعيهم وثقذقافتهم إلى جانب مهام متنوعة كالإمامة والتدريس وغيرها.

ومن أجل ذلك كان اختيارنا لموضوع: اعلام القضاء أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 بنواحي المسيلة أنموذجا عنوانا لمذكرتنا.

ومن بين **الدوافع الموضوعية والعلمية والذاتية** لإختيار الموضوع هو عند اطلاعنا على على جريدة الشروق يوم ذكرى اول نوفمبر 2014م لفت انتباهنا في هذه الذكرى مقال يحمل عنوان مجاهدون منسيون يتحدث عن أحد رجال منطقتنا وهو مجاهد وقاضي أثناء الثورة التحريرية لم يحضى بإهتمام الباحثين فأردنا أن يكون هذا المجاهد وغيره من المجاهدين الآخرين المنسيون محل دراستنا.

– دراسة مرحلة هامة من مراحل منطقة المسيلة التي تزخر بأعلام وابطال تركوا بصماتهم في التاريخ لكنهم همشوا، ومن اجل اعطائهم حقهم في الدراسة ومكانتهم في التاريخ.

– ولأن موضوع القضاء موضوع شائك ومتشعب والدراسة حوله نادرة في جانبها المحلي.

إشكالية الموضوع:

– ماهو الدور الذي لعبه أعلام القضاء خلال الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة؟ وكيف برزت مواقفهم اتجاه الإستعمار الفرنسي وسياسته؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات ومنها:

– كيف كان وضع القضاء بمنطقة المسيلة قبيل الثورة التحريرية؟

– كيف كان القضاء في الجزائر إبان الثورة التحريرية؟

– كيف ساهم قضاة منطقة المسيلة في الثورة التحريرية؟

ولمعالجة إشكالية البحث

إعتمدنا على خطة تحتوي على مقدمة ومدخل جغرافي وفصلين وخاتمة وملاحق، حيث تناولنا في المدخل جغرافية منطقة المسيلة وتطور القضاء بها خلال الإحتلال الفرنسي.

أما الفصل الأول فتناولنا فيه القضاء في الجزائر أثناء الثورة التحريرية مع ذكر مرجعياته، خصائصه وتطوره قبل مؤتمر الصومام وبعده.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه بعض أعلام القضاء في منطقة المسيلة ودورهم في الثورة التحريرية.

ولتغطية موضوعنا اعتمدنا على بعض **المصادر والمراجع** المتخصصة أهمها:

- أرشيف منطمة المجاهدين بالمسيلة
- الشهادات الحية التي واكبت الحدث مثل شهادة القاضي محمد السعيد بكري، وشهادة عبد المجيد معتوق ابن القاضي عمر المعتوق وآخرين.
- بالاضافة إلى وثائق مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من الكتب أهمها:
- كتب بيرم كمال حول المسيلة وأعلامها منها كتاب: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، الإحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة.
- كتاب سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الاصول إلى اليوم.
- الملتقيات الوطنية منها الملتقى الوطني حول تاريخ وأعلام الحضنة بطبعاته الثلاث.

واعتمدنا في هذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي في عرض الأحداث والتعريف بشخصيات القضاء بالمنطقة.

أما الصعوبات التي واجهتنا نجد شح المادة العلمية، قلة الدراسات والكتابات التي تناولت هذا الموضوع وخاصة الدراسات حول منطقة المسيلة، بالإضافة إلى رحيل الكثير من مجاهدي المنطقة الذين واكبوا الحدث وصعوبة التواصل مع عائلاتهم.

ورغم هذا النقص إلا أننا حاولنا تدارك الوضع وقمنا بجمع المادة العلمية المتفرقة.

ونعتقد أنه رغم ما قدمناه من عمل محدود ومتواضع علميا إلا أنه يفتح نافذة لمزيد من البحث والتنقيب لجوانب القضاء خلال الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة التي نراها تحتاج إلى جهد أكبر وعمل أوسع وبالله التوفيق.

وفي الأخير نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

المدخل

جغرافية منطقة المسيلة وتطور القضاء بها خلال الاحتلال

جغرافية منطقة المسيلة

القضاء وتطوره بمدينة المسيلة خلال الاحتلال

جغرافية منطقة الحضنة

الحضنة مصطلح جغرافي ولغوي واجتماعي يشمل منطقة واسعة تضم عدة مدن كبرى[1].

ينتمي إقليم الحضنة جغرافيا وتاريخيا إلى منطقة السهول العليا بين السلسلة الجبلية والمرتبطة في الشمال بالبحر، وفي ناحية الجنوب بالصحراء وهو ما يطلق عليه بإقليم النجود الذي يشمل كامل المنطقة التي تمتد بين الأطلس التلي والصحراء ويتجه عموما من الغرب إلى الشرق وتعود معظم ترسباته إلى الزمنيين الجيولوجيين الثاني والثالث، ويرتفع عن مستوى سطح البحر إلى 1200م[2].

كان يوجد بها منخفض شط الحضنة وواد سد القصب الذي يفصل المدينة وكان يسمى واد سحر ثم بوادي المسيلة التي سميت باسمه عندما كان عبارة عن ميسل للمياه الجارية فواد القصب هو الأساس الذي بنيت لأجله المدينة ويذهب بعض المؤرخين إلى أن تسمية المدينة لها صلة وطيدة بطبوغرافية المنطقة حيث أن الإسم الأول لها المحمدية لم يعمر طويلا وتسمية المسيلة جاء لقرب الماء السائل من المدينة أي أنها تقع في ميسل الماء يحيط بها من الشرق مدينة سطيف وباتنة ومن الشمال برج بوعريريج ومن الغرب المدية والبويرة ومن ناحية الجنوب الجلفة[3].

ويقسم الجغرافيون منطقة الحضنة إلى أربعة أقسام طبيعية مختلفة تتخللها

1- سامية ديفل: أعلام أولاد عدي ودورهم السياسي والثقافي 1900-1962، رسالة ماستير غير منشورة، جامعة المسيلة،2013-2014، ص 6.
2- كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010، ص9.
3- سميحة ديفل:المسيلة من خلال كتابات الرحالة المغاربة والأندلسيين،الملتقى الوطني الثاني تاريخ وأعلام المسيلة، 10-12 ديسمبر 2013، دار الثقافة، المسيلة، 2013، ص16.

مظاهر طبيعية كبرى على شكل تضاريس صعبة ومعقدة حيث تشكل قلب الجزائر وهي:[1]

- **سلسلة جبال الحضنة:** تعتبر جبال الحضنة حلقة الوصل بين السلاسل الأطلسية التلية والصحراوية لاتصالها بجبال الأوراس الجنوبية، وجبال الحضنة التي تمثل الحدود الشمالية لمنطقة الحضنة، وتمتد على شكل سلسلة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي ممثلة في جبال ونوغة غربا وجبال المعاضيد وبوطالب ويلزمة شمالا إلى جبال الأوراس شرقا والتي تعلو بين 1400 م إلى 200 م عن م^2 حيث تصل بجبال المعاضيد 1902 م بجبال تاشريرت[2]، وتعتبر هذه السلسلة الجبلية مصدر أودية المسيلة وشطها كما تعتبر جبال بوسعادة وجبال أولاد نايل الحدود الجنوبية للحضنة وتربط بين هذه الجبال الأوراس، وجبال المحارقة.[3]

2- إقليم السهول: اعتمد الجغرافي الفرنسي جان ديبو الذي خص منطقة المسيلة بدراسة هامة ووافية حول المسيلة كهضاب مرتفعة نظرا لتنوع تضاريسها واتساعها بحيث ميز بين الجر التي تقع شمال الحضنة وترتفع بين 500 إلى 700م وتتخللها الأودية المنحدرة من مرتفعات الشمال مثل وادي القصب، ووادي سلمان، ووادي لقمان بين أراضي الزمل الجنوبية والواقعة جنوبه.[4]

يمتد إقليم السهول بين الأطراف المترامية من جنوب السلاسل الشمالية إلى شمال شط الحضنة والتي تزيد مساحتها عن 8500 كم^2 تأخذ في الشمال محور السهول، سيدي عيسى، سهول البحيرة، سهول الحضنة إلى نقاوس شرقا التي تعتبر مدخل الحضنة الشرقية وهي منفتحة في الشرق على السهول

1- سامية ديفل: المرجع السابق، ص 7.
2- كمال بيرم : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة، المرجع السابق، ص 12.
3-كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، درا ميم، الجزائر، 2013، ص 10.
4- سامية ديفل: المرجع السابق، ص 8.

الوسطى التلية للجزائر وهي محاطة بمدن الحضنة الرئيسية مدوكال في الجنوب الشرقي، نقوس في الشمال الشرقي، المسيلة في الشمال، سيدي عيسى في الشمال الغربي وبوسعادة في الجنوب.[1]

3- منطقة الشط: ويسمى بشط السعيد نسبة إلى منطقة السعيد القريبة منه وشط الحضنة هو عبارة عن سطح مائي ممتد في مستوى واحد على الأفق وكأنه قطعة زجاجية من دوار سيدي حملة في الجنوب إلى قرية بانيو في الشمال، وهو ذات طبقة ملحية خفيفة عديمة النباتات تمون بمياه وادي المسيلة ووادي القصب ووادي الشلال ووادي بوسعادة وتقدر مساحته ب 24500 كم².[2]

4- إقليم الرمل: تحيط بشط الحضنة من جهة الجنوب مساحة واسعة من الأراضي التي يطلق عليها بالرمل وهي عبارة عن منطقة رملية تمتد بين الحدود الجنوبية لشط الحضنة والحدود الشمالية لسهل بوسعادة ويبدأ امن محور الوطاية إلى جبال بوزكزة والمحارقة في الشرق إلى وادي بوسعادة في الغرب بمحاذاة صحراء أولاد سيدي إبراهيم وأولاد هجرس في الغرب، وقد ظل هذا الإقليم موطن تنقل البدو والرحل منهم الى اقاليم التل الشمالية خاصة من قبائل أولاد سيدي حملة والسوامع[3]، ومن حيث المميزات المناخية فهي ضمن نطاق المتوسطي من حيث سقوط الأمطار الشتوية القليلة وشدة البرودة والصيف الحار الجاف ولا تتعدى أمطار المنطقة 400 ملم سنويا ورغم البعد النسبي للمنطقة عن البحر المتوسط 150 كلم إلا أن التضاريس عملت على تكوين حاجز طبيعي اثر في عملية توزيع الأمطار لذلك يمكن اعتبار مناخ الحضنة

1- كمال بيرم: اعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص 15.
2- كمال بيرم:بلدية المسيلة المختلطة دراسة إقتصاديةوإجتماعية 1884-1945، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة 2006/2005، ص ص4.3.
3- سهام سعد الدين: من أعلام الحضنة ودورهم في الحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني1900-1962، رسالة ماستير غير منشورة، جامعة المسيلة،2013/2012، ص8.

مناخا صحراويا أكثر منه التلي، وهذا ما جعل سهول الحضنة توصف بأنها تشكل في قلب الجزائر خليجا من الجفاف الحرارة بحيث تتلاقى عدة أنواع من الرياح وهي:الشهيلي والغربي والظهراوي والبحري.[1]

كما أن تسمية الحضنة ارتبطت بذلك الحوض الذي تحتضنه الجبال من جميع الجهات من جهة ثانية...تضم المسيلة جزء من التل ومنطقة جبلية في الشمال الغربي ومنطقة سهبية صحراوية ومنطقة رملية ذات كتل صخرية جنوب شط المسيلة وتقع لديبة الغربية شمال غرب حوض المسيلة، ويحدها من الشمال جبال المسيلة التي تمثل آخرها حاجزا للتل، يبلغ ارتفاعها في كاف عقبان علوه 1832م، وكاف سوماء 1483م في جبل شلشط بدوار القصابية، وكدية الشوف 1112م بدوار ملوزة، وجبل منصورة 1862م، وذراع القصبة 1246م، وكاف العسل الذي يصل ارتفاعه إلى 1225م في دوار الدريعات، وجبل جذوق 1243م، وجبل الطرف 1040م، وكدية السلطان 1109م بالخرابشة، ويحدها من الجنوب شط الحضنة مع السبخة التي ترتفع عن سطح البحر 390-400 م إضافة إلى مرتفعات المحارقة 600-900 م والقلالية 605 م. [2]

1- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبة بمنطقة الحضنة، المرجع السابق،ص 12.
2- كمال بيرم: مدخل إلى تاريخ مدينة المسيلة من الاحتلال الروماني إلى العهد العثماني، دار الأوطان، الجزائر، 2012، ص 21.

القضاء وتطوره في مدينة المسيلة قبل اندلاع الثورة التحريرية

كان القضاء في بداية الاحتلال مرتبط بظهور المكاتب العربية، وهذا في كل من برج بوعريريج وبوسعادة، وأصبح من مهام مكاتب الشؤون العربية إلى غاية 1871م، حيث كان سكان منطقة المسيلة يتقاضون في دائرة برج بوعريريج وبوسعادة وعند صدور مرسوم 1 أكتوبر 1854 تأسست مجالس بمثابة محاكم استئناف ومجلس تشريعي لتوضيح وتقديم الآراء، وقد فصل هذا المرسوم بين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي، كما جاء مرسوم 1859 الذي يرمي إلى الإسراع في إجراء الاستئناف وجعل الدفاع غير إلزامي وبهذا تحول المستشارون المسلمين إلى قضاة حقيقيين، وبموجب قانون 30 نوفمبر 1855 قسمت مناطق المسيلة إلى 16 قسمة اختصاص، وكانت كل محكمة تتكون من قاضي وعدليين وباش عادل خاصة في محاكم المدن، وتطور القضاء الإسلامي ببلدية المسيلة بتوسع الاحتلال الفرنسي، حيث ترك المستعمر في البداية الأمر المحاكم الإسلامية للفرنسيين، ومنذ احتلال مدينة المسيلة صدرت عدة مراسيم بين 1841-1854 أدت إلى انتزاع سلطة القاضي المسلم وجعله أداة في يدها وقد قامت فرنسا منذ سنة 1842 بإحلال القانون الجنائي محل القصاص وغيره من أحكام القران وأصبح الحاكم العام وهو الذي يعين القاضي، وأصبحت المكاتب العربية المتواجدة في محيط بوسعادة وبرج بوعريريج وبريكة هي التي تتحكم بالقضاء الخاص بها وجعل قانون الأهالي 1881 القاضي المعزل عن الأحكام التي ارتبطت ببنود القانون وأصبح القايد يأخذ مكانة القاضي ويمثل السلطة الفعلية بين الأهالي في فض النزاعات وفرض العقوبات والسيطرة على الأراضي والأموال، كما تحولت[1]

1- كمال بيرم:الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، المرجع السابق،ص ص 215-216.

شكاوي السكان من إطارها التقليدي (الجماعة) إلى القايد كواسطة مع الإدارة الفرنسية التي حلت محل الهيئات التقليدية القديمة، بالنظر إلى بعد المحاكم المختصة بشؤون السكان التي كانت بمدينة برج بوعريريج ومدينة المنصورة.

كانت منطقة المسيلة سنة 1881م مقسمة إلى قسمين هما:

1- قسمة قضاء المسيلة: تضم مناطق المسيلة، أولاد ماضي، أولاد منصور، وحشم العناصر، صنادة، وحشم سيدي لمبارك، أولاد إدريس، الدريعات، الخرابشة، وبني يلمان، ملوزة، وأولج ظعن.

2- قسمة قضاء أولاد عدي: كانت تضم كل مناطق مرابطين الجرف وأهل الدير وكدية ويتلان وسلمان، أولاد ولهة، أولاد قسمية، المطارفة الظهارة، المطارفة القبالة، أولاد دهيم، المعاضيد، أولاد حناش.

أما من حيث التقسيم الإداري لسلك القضاء بمنطقة المسيلة كانت مدينة برج بوعريريج هي مركز الإدارة العسكرية إلى غاية 1884.

خضعت إلى محاكم برج بوعريريج عدة مناطق من بينها: المسيلة، المطارفة، الجرف، سلمان، وتيلان، أولاد عدي،أولاد منصور...

بينما ضمت الأقاليم الشمالية إلى مقاطعة المنصورة وهي:ملوزة، بني يلمان، الخرابشة، وفي سنة 1889 حصل تحويل في الدوائر القضائية الإسلامية من حيث ضم المحاكم إلى بعضها وتخفيض عددها في مناطق الحكم العسكري، وتميزت هذة التعديلات بعدة نقائص كثيرة كما لقيت جل الطلبات التي تقدم بها المواطنون ردودا سلبية متعالية عن واقع الناس[1]

1- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، ص 217-218.

البسطاء، مما أدى إلى تحويل القضاء المدني إلى قضاء قمعي عان منه السكان كثيرا إلى غاية 1913 إستمرت مناطق بلدية المسيلة ضمن نطاقات القانون والمحاكم الفرنسية الموجودة بمدينة برج بوعريريج وكانت عملية الأحكام القضائية ضمن نطاق القانون الفرنسي على المعمرين الأوربيين وقانون الأهالي على المسلمين.

قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء محكمة السلم بمركز بلدية المسيلة في 2012 لتوفير مزيد من الوسائل للمعمرين وتشجيع حركة الاستيطان في المنطقة وتقليل متاعب الأوربيين في احتلال الأراضي، وكانت حجج الإدارة الاستعمارية في تكوين محكمة سلم بالمسيلة تستند إلى صعوبة التنقل لمدينة برج بوعريريج التي تبعد 58 كم عن مركز الاستيطان الأوربي بالمسيلة، واستمر هذا الحال إلى ما قبل اندلاع الثورة التحريرية حيث بقي تكوين لجنة القضاء المحلية يتم من خلال تعيين أعضاء معظمهم من المعمرين وبعض الأعيان.[1]

1- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقومات الشعبية بمنطقة الحضنة، 218-219.

الفصل الأول

القضاء في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962م

مرجعيات القضاء

التنظيم القضائي في الثورة التحريرية 1954-1962م

القضاء قبل مؤتمر الصومام

القضاء بعد مؤتمر الصومام

أهداف ودوافع القضاء الثوري

مميزات وخصائص القضاء خلال الثورة

المبحث الأول: مرجعيات القضاء

قبل أن تأخذ الثورة سيرها التنظيمي المؤسساتي، كان العرف الإسلامي وتقاليد الجماعة الإسلامية هي الرابط القوي والأساسي في كل شؤون الجزائريين .

حيث اعتمد القضاء في الجزائر أثناء الثورة التحريرية على ثلاث مرجعيات، وتظهر من خلال الوثائق التي أصدرتها الثورة وتتمثل هذه المرجعيات في:

1- الشريعة الإسلامية: تعتبر الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا ومهما للقضاء أثناء الثورة[1]، حيث تعد القانون الديني الذي فرضه الله، فبها نظمت العلاقات القانونية بين الجزائريين، فالدين الإسلامي لا يؤثر في مختلف المؤسسات والهيئات والإجراءات المدنية والأسرة فحسب، وإنما يتحكم في السلوك والتصرفات، فقد حفل القران الكريم بالآيات التي تحث على العدل والمساواة والأعمال الصالحة، وتنهى عن الظلم والأعمال السيئة[2].

2- بيان أول نوفمبر1954:

رغم أن بيان نوفمبر هو وثيقة سياسية شكلت مرجعية للحركة الثورية الجزائرية إلا أنها حملت في طياتها ومضامينها الأدبية مرجعيات العمل بالإسلام عندما أكد على طابع الدولة المنشودة وهو الإسلام والديمقراطية الاجتماعية...الخ.

فهو أول مرجع اعتمدته الثورة وكان يسمى بالدستور الثورة[3]، وكان بمثابة نداء لجميع الجزائريين للالتفاف حول الثورة بما في ذلك جميع التنظيمات

1- جمال يحياوي: القضاء الثوري 1954-1962، خصائص ومرجعيات، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة، يوم 16-17 مارس 2005، قسنطينة منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 125.
2- سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج 2، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 86.87.
3- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص122.

و الأحزاب...و كان هدفه الرئيسي هو الاستقلال الوطني، وذلك بالانضواء تحت التنظيم الجديد الذي سمي بجبهة التحرير الوطني، وعندما نعود إلى نص البيان نجد انه أشار ضمنيا في إطار الخطوط العريضة للبرنامج السياسي والمتعلق بالأهداف الداخلية إلى:[1]

-« التطهير السياسي وذلك بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على مخلفات الفساد.

- تجميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.» [2]

والمتمعن لهاتين الفقرتين يلاحظ أن القضاء على مخلفات الفساد لا يتم إلا بإقامة العدل والمساواة، وإعطاء لكل ذي حق حقة، لأنه لا يمكن استمرار الثورة مالم تكن هناك أرضية صلبة تستند إلى العدل والمساواة في الحقوق والواجبات وهي إحدى المقومات الأساسية لقيام الدول والحركات الوطنية والثورية في جميع إنحاء العالم، وأن أي نظام أو ثورة لا يجعل من العدل في مقدمة الأولويات فهو محكوم عليه بالقضاء المسبق[3].

3- مؤتمر الصومام: لقد كان مؤتمر الصومام أول مؤتمر يضع النقاط على الحروف، ويخرج الثورة من عهد الفوضى والارتباك في القيادة، والاضطراب في السياسة إلى عهد نظام واستقرار و وحدة ورسم أهداف الثورة فقد سجل لنا محضر الجلسة لهذا المؤتمر العديد من النقاط في محضر الجلسة على الشكل التالي:[4]

1- الصادق مزهود: تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني، ط 2، دار بهاء الدين، الجزائر، 2014، ص 307.
2-علي زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2004، ص10.
3- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص ص 307.308.
4- المرجع نفسه: ص 388.

1- المحاكم

لم تأخذ المحاكم أشكال المحاكم الرسمية بهياكلها وأجهزتها لأنها ارتبطت بالعمل السري وبالحركة والتنقل بسبب ظروف الثورة، فكانت نتاج الظروف المحلية من حيث عناصر القضاء وتشريعاته وطبيعة الأحداث وعناصرها.

فقد ورد في بيان مؤتمر الصومام ما يلي:

"ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالإعدام على أي شخص، إذن يجب تشكيل محاكم في الجهة أو في المنطقة لتحاكم المدنيين والعسكريين، والذبح ممنوعا منعا باتا ، وفي المستقبل كل محكوم عليه يقتل رميا بالرصاص وللمتهم الحق في أن يختار من يدافع عليه والتمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي كانت قد تقدم لتبرير ذلك" [1]

2- أسرى الحرب:

أخذت مسالة الأسرى جانبا هاما في القضاء الثوري لأنه ارتبط بإبعاد الثورة الدولية ومستقبل علاقاتها، التي تفرض تعاون ومساندة القوى المناهضة للظلم من جهة ولارتباطها بالأعراف الدولية التي نصت عليها المواثيق الدولية منذ القرن التاسع عشر. فكانت معاملة الأسرى تحتاج إلى وضع خاص يفرض على القضاة فطنة وذكاء يجعل من قضيتهم جانب ضغط على الاحتلال.

حيث صدر عن جبهة التحرير الوطني البيان التالي:

يمنع منعا باتا إعدام أسرى الحرب مستقبلا، سننشأ مصلحة خاصة بأسرى الحرب على مستوى كل ولاية، مهمتها الترويج لعدالة كفاحنا[2].

1- عيسى كشيدة: مهندسواالثورة،ط 2، تقديم:عبد الحميد مهدي،منشورات الشهاب، الجزائر، 2010،ص 232.
2-المرجع نفسه، ص232.

كما نظم مؤتمر الصومام حقوق وواجبات أفراد الجيش وحدد العقوبات والإجازات والتشجيعات العسكرية.[1]

إذن مؤتمر الصومام أعطى الأرضية التي تعتمد فيما بعد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في صياغة التعليمات الخاصة بالقضاء المدني والعسكري بتوسع أكثر على شكل تعليمات قابلة للتطبيق.

وقبل انعقاد مؤتمر الصومام اجتهدت الكثير من الولايات في إصدار تعليمات خاصة بها[2]، إلى أن حدث ذلك الانتقال المفاجئ حيث قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 12-04-1958 بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائي العسكري يقع تطبيقها في جميع صفوف جيش التحرير الوطني فور نشرها ومن المؤكد أن هذا التشريع لم يكن مستمدا من الخيال بل تستند كل بنوده إلى طبيعة الثورة في حد ذاتها ونوعية القضايا المطروحة[3].

1- العيفاويحي:النظام الدستوري الجزائري، ط2، الدر العثمانية، الجزائر، 2004، ص 45.
2- جمال يحياوي: المرجع السابق،ص 124.
3- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص 309.

المبحث الثاني: التنظيم القضائي في الثورة التحريرية 1954-1962

المطلب الأول: القضاء قبل مؤتمر الصومام

لم يكن القضاء في الفترة التي سبقت المؤتمر من أولويات العمل الثوري الذي كان يحتاج أكثر إلى التجنيد والتوعية الشعبية للانضمام إلى الثورة ، قبل أن تتوسع القاعدة الشعبية ويصبح القضاء حين ذلك ضرورة تنظيمية لإنجاح الثورة وإخضاع الجماهير إلى الصرامة الثورية .

حيث تفطن القادة الثوريون إلى الدور الذي لعبته التشريعات الفرنسية في المجتمع الجزائري وكيف استطاعت تعميق جذور الاستعمار، وطمس معالم العدالة السائدة والتشريعات التي كانت قائمة في تلك الفترة[1]، ورغم غلبة الطابع العسكري على التنظيمي إلا أن جبهة التحرير الوطني وجهت نداءات تدعوا فيها المواطنين إلى مقاطعة الإدارة والمحاكم الاستعمارية.[2]

من الخطوات الأولى التي عمدتها قيادة الثورة هي إحداث هيكل تنظيمي بديل وجديد يدعى بالقضاء الثوري وهو ذو طبيعة عسكرية بحتة بمعنى أنه لا يمكن إيجاد اختصاصات نوعية أو محلية بالمفهوم التشريعي والقضائي العادي الذي نجده في الظروف العادية.

وعليه أنشأت جبهة التحرير الوطني لجان القضاء والمحاكم الثورية في المنازعات المعروضة أمامها.[3]

1- هدى معزوز وأمال قبايلي: التنظيم الإداري والقضائي أثناء الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة، يوم 16-17 مارس 2005، قسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص ص 199- 200.
2- منى صالحي: تطور وتنظيم القضاء أثناء الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة، يوم 16-17 مارس 2005، قسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 158.
3- هدى معزوز وأمال قبايلي: المرجع السابق، ص200 .

1- لجان القضاء: تتكون من قضاة منتخبين من أفراد الشعب، يترأسها مسؤول القطاع [1]من مهامها الأساسية:

- الفصل في قضايا المدنيين في مجال الحقوق الشخصية، والحقوق العينية والالتزامات والعقود بالإضافة إلى الحيازة، الوصية، الميراث، الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة، وكذلك الجنح على اختلاف أنواعها، وأحكام هاته اللجان نهائية وغير قابلة للاستئناف كما أن المتهم كانت تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه أو اختيار من يدافع عنه[2]، وكان يلزم حضور الأطراف في الجلسات ولم يسمح بتوكيل ممثل سوى للأشخاص الذين كان لهم عذر جدي مثل: البعد، قصر السن والجنس (النساء).

وإذا عجزت لجان القضاء عن حل نزاع معين تقوم بإحالته على جهة عليا لتفصل فيه وبعد إصدار هذه الجهة قرارها تعلنه للجنة المختصة أصلا بالدعوة لكي تقوم بتبليغه وتنفيذه[3]، وإذا كان موضوع النزاع يتعلق بإحدى مبادئ الثورة فإن الاختصاص ينعقد لصالح أعضاء جبهة التحرير الوطني ومن بين القضايا المتعلقة بمبادئ الثورة نذكر:

- تطور شبكة التأثير من طرف جبهة التحرير الوطني لدى الشعب الجزائري بهدف خلق سد ثابت ودائم.

- تقوية الانضباط داخل صفوف جبهة التحرير الوطني.

- الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم العدو[4].

1- محند بوبشير أمقران: النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 264.
2- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، د- ت، ص 116.
3- محند بوبشير أمقران: المرجع السابق، ص 264.
4- هدى معزوز وأمال قبايلي: المرجع السابق، ص ص 202.201.

و تتمثل العقوبات التي تحكم بها لجان القضاء في الجسدي أو الغرامات أما الحكم بالإعدام فهو من صلاحيات المحكمة العسكرية على مستوى المنطقة أو الجهة.[1]

2- المحاكم الثورية: إذا كانت لجان القضاء تختص في الحكم قي الجرائم البسيطة فإن المحاكم الثورية تختص بمحاكمة الجرائم الخطيرة[2]، ويختلف تشكيلها باختلاف صفة المتهم مدني أو عسكري.[3]

إن تنفيذ العقوبات على اختلافها كان يخضع لإجراءات يحدها القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني حيث يتم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق أفراد الجيش والنظام السياسي من طرف الهيئة العليا مباشرة طبقا لدرجة المسؤولية باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديب العسكري للمنطقة وحضور قيادة الناحية المعنية.[4]

المحاكم الثورية المختصة بجرائم المدنيين: أنشأت محاكم ثورية على مستوى كل ناحية لتنظر في الجرائم الخطيرة التي يرتكبها المدنيون مثل: أعمال التجسس والتعاون مع العدو[5]، وتتشكل المحكمة كما يلي:

- رئيس المحكمة: مسؤول الناحية، وهو المسؤول السياسي والعسكري في آن واحد.

- ممثل النيابة: مسؤول الإعلام والاتصال للناحية.

1- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص112.
2- هدى معزوز وأمال قبايلي: المرجع السابق،ص 202.
3- محند أمقران بوبشير: المرجع السابق، ص 266.
4- علي كافي: المصدر السابق،ص 116.
5- محند أمقران بوبشير: المرجع السابق، ص 266.

– المساعدون المحلفون: وهم ثلاثة أعضاء مختارون من سكان العرش.

– المدافع القضائي: المحافظ السياسي.

ويمكن لمسؤول الناحية التخلي عن الاختصاص لاعتبارات أدبية أو سياسية تفرضها صفة المتهم وتحال القضية على المحكمة الثورية للمنطقة التي تتشكل كالتالي:[1]

– مسؤول المنطقة رئيسا.

– مسؤول الإعلام ممثل النيابة.

– المحافظ السياسي مدافعا إذا طلب المتهم ذلك.

– أعضاء الشعب مساعدين محلفين.[2]

و يقوم بالدفاع عن المتهم أمام هذه المحاكم مدافعا يختاره بنفسه، سواء من بين العسكريين أو المدنيين.[3]

– **المحاكم المختصة بجرائم العسكريين:** إذا كان مرتكب الجريمة عضو من أعضاء جيش التحرير الوطني، فإن تشكيل المحكمة، ومكان انعقادها يختلفان باختلاف رتبة هذا المتهم وطبيعة تلك الجريمة المرتكبة، إذا كانت بسيطة[4]ارتكبها جندي أو ضباط صف تتم محاكمته في الكتيبة التي ينتمي إليها[5]، وإذا كانت الجريمة خطيرة فإن المتهم يحال أمام محكمة الناحية التي تتشكل من:

– رئيس المحكمة: مسؤول الناحية

1- هدى معزوز وامال قبايلي:المرجع السابق، ص ص 202.203.
2- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص 132.
3- محند امقرانبوبشير: المرجع السابق،ص 267.
4- هدى معزوز وامال قبايلي: المرجع السابق،ص 203.
5- محند امقرانبوبشير: المرجع السابق، ص 267.

– ممثل النيابة: المسؤول العسكري للناحية.

– قاضي مساعد المحافظ السياسي للناحية أو مسؤول القطاع أو المحافظ السياسي للقطاع.

– المدافع القضائي: مسؤول مختار من أي درجة عسكرية كانت[1] ، وإذا ارتكب ضابط جريمة ما يحال على محكمة المنطقة والتي يتشابه تشكيلها مع تشكيل محكمة الناحية، يتولى رئاستها مسؤول المنطقة، وتوجد محكمتان على مستوى كل من الحدود الشرقية والغربية، وهما أعلى الجهات القضائية في الدولة، وتختص بالفصل في أول وآخر درجة في كل الجرائم المرتكبة، بسيطة كانت أو خطيرة.[2]ومن هنا يمكن القول إن القضاء قبل مؤتمر الصومام كان حتمية إستراتيجية مضادة للاستعمار الفرنسي وذلك أن الهدف هو كسب الشعب إلى جانب الثورة وإعادته إلى تطبيق الشرع الإسلامي، وإبعاده عن القضاء الاستعماري الجائر.[3]

1- هدى معزوز وأمال قبايلي: المرجع السابق،ص ص203-204.
2- محند أمقران بوبشير: المرجع السابق، ص267-268.
3- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر،2013،ص 328.

المطلب الثاني: القضاء بعد مؤتمر الصومام

شرعت قيادة الثورة الجزائرية مباشرة بعد انتهاء مؤتمر الصومام في تنصيب الهياكل الجديدة وتنظيم أمور الثورة وفق ما تم الاتفاق عليه وكذا ترسيخ وتوطيد الهياكل والتنظيمات التي كانت موجودة قبل المؤتمر والتي أقر ضرورة استمرارها[1] حيث قرر إنشاء:

1- المجالس الشعبية(المدنية):أوكل لها مهمة القضاء[2] ووصفت بالشعبية لأنها محليا وجغرافيا قريبة جدا من الشعب، وقد كانت تتم بواسطة الانتخاب الذي يتكلف به المحافظ السياسي، وكان يتكون من خمسة أعضاء و تنظر في القضايا العدلية الإسلامية والقضايا المالية الاقتصادية، ويحدد عدد أعضاء مجلس الشعب في كثير من الحالات بثلاثة وحتى بشخصين وفق الظروف وإشكال النزاعات ويتكلف كل مجلس بإدارة شؤون قرية أو مجموعة من الدواوير(من ستة إلى عشرة) أو مجموعة أحياء إذا ما تعلق الأمر بالقضايا المدنية، وفي أغلب الحالات يخضع التنظيم القضائي للتوزيع الإداري والعسكري مع اختلافات بسيطة تتعلق بمدى انسجام الهيكل القضائي مع متطلبات الأمن والاستقرار. [3]

2- اللجان الشرعية: تقوم بالدراسة والبحث ثم البث في كافة القضايا من أي نوع كانت وهذه اللجان تتكون من خمسة أعضاء وتسمى لجان خماسية[4]وأحيانا تسمى الأوقاف[5]، يختار أعضاؤها من الذين تتوفر فيهم الكفاءة والاستعداد القضائي.

1- إبراهيم لونيسي: المحاكمات العسكرية أثناء الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة، يوم 16-17 مارس 2005، قسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، 2007،ص .143
2- منى صالحي: المرجع السابق،ص 159.ص 407.
3- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص113.
4- جودي الأخضربوطمين:لمحات من ثورة الجزائر، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005، ص 230.
5- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 407.

وكانت تتفرع إلى فرعين رئيسيين: فرع خاص بالبث في القضايا الشعبية، وفرع خاص بجيش التحرير الوطني(محكمة عسكرية) وكانت تسير وفق القانون الثوري وكان يراعى فيها أخلاق الشعب الجزائري عاداته وتقاليده من جهة وقوانين الإسلام من جهة أخرى وخاصة فيما يخص الأحوال الشخصية من ميراث وزواج وطلاق...وإن عجزت اللجنة عن حل أي قضية فإنها ترفعها إلى السلطات العليا فتقوم بالبث فيها وتبعث بنسخة من الحكم إلى نفس اللجنة المعنية بالأمر التي تصدر الحكم وتنفذه، وكانت الأحكام تنفذ في الحين وغير قابلة لأي نقض وكان أكثر القائمين بهذه اللجان من قراء العربية يليهم من يتقنون اللغة الفرنسية.[1]

1- المحاكم الشعبية: تختص بمحاكمة المدنيين الذين ارتكبوا مخالفات وغالبا ما كان يترأسها مساعدا عسكريا.

مثال عن القضاء المدني

يتعلق الأمر بحسم نزاع معقد تتبوأ فيه الأعراف مكانة القانون

- المدعي قدم التماسا ضد المدعي عليه لأنه احتل جزءا من أرضه، هذا الأخير فلاح ميسور الحال يملك بقرتين ومجموعة من الماعز ادعى أنه أولى بهذا الحقل الذي منح لأخيه عن طريق الإرث، أما الأخ الآخر فهو المدعي فيؤكد على أنه حصل على هذا الإرث عن طريق القرعة غير أن أخاه لا يقبل هذه الحقيقة ، وبعد دراسة القضية من طرف ممثلي الجماعة وبعد السماع إلى الطرفين المتنازعين والشهود ومن أجل الإطلاع على الحقيقة انتقل أعضاء اللجنة إلى[2]

1- جودي الأخضر بوطمين: المرجع السابق، ص 231.
2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 273.

المكان المتنازع عليه من أجل معاينة قطعة الأرض واستنطاق الشهود، حيث اتضح فعليا أن المدعي عليه استولى فعليا عن قطعة الأرض التي تعود بتركة إلى المدعي وحيث أن القرعة تعد عرفا قضائيا لا بد من احترامه لهذه الأسباب إن المحكمة تؤيد المدعي صاحب الحق وتأمر المدعي عليه بإخلاء القطعة الأرضية المتنازع عليها.[1]

2- المحاكم العسكرية: الأخطاء الخطيرة جدا تجر الذين اقترفوها إلى المحاكم العسكرية لتحكم عليهم، وتنقسم إلى:

أ- المحكمة القضائية العليا: تختص بمحاكمة الضباط الساميين والأمراء وتتكون بقرار من هيئة القيادة بعد إذن من هيئة التنسيق والتنفيذ وتتكون من:

- رئيس برتبة ساعي ثاني و رائد.
- ضابطان ساميان (أعضاء) كلاهما عضو في المجلس الوطني للثورة.
- ثلاثة حكام مساعدين تكون لكل منهم رتبة ضابط.
- مفوض عن الجيش.
- كاتب قضائي (عدلي).
- مدافع يختاره المتهم أو يعين بدون استشارته.

ب- محكمة الولاية: تختص بمحاكمة الضباط من مختلف الرتب[2]، وهي محكمة تستأنف إليها القضايا التي فصلتها المحاكم العسكرية في سائر المناطق التي تتبع الولاية، وتتكون: [3]

1- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص ص 146-147.
2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص 273.
3- محمد بجاوي: التورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005، ص76.

- رئيس برتبة صاغ أول نقيب.
- ضابطان.
- ثلاثة حكام مساعدين أحدهم ضابط والآخر ضابط صف، والثالث جندي.
- مفوض عن الجيش.
- كاتب قضائي.
- مدافع.[1]

ج- محكمة المنطقة: وتختص بمحاكمة ضابط الصف والجنود[2]، وهي محكمة لاستئناف النظر في سائر القضايا التي فصلتها محاكم الدرجة الأولى في النواحي التي تتبع المنطقة[3] وتتكون من.

- ضابط أول أو ملازم ثاني للمنطقة.
- ضابطان من الدرجة الأولى.
- ثلاثة حكام مساعدين.
- مفوض عن الجيش.
- كاتب.
- مدافع. [4]

1- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 533.
2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص273.
3- محمد بجاوي: المرجع السابق، ص76.
4- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 533.

مثال عن القضاء العسكري

يتعلق الأمر بمقاوم اختص في تنفيذ قرارات الإعدام بالذبح غير أنه أصبح يشكل خطرا على رفاقه.

– قام وحش الفلاء أثناء محاكمة أحد الخونة التابعين للاستعمار ، بسل سكينه وذبحه أمام الملا، أحيل وحش الفلاء على المحكمة وأودين فصدر بحقه القرار التالي: باسم جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أنه لا يحق لأي أحد أن يعوض العدالة تلقائيا وبصفة انفرادية أن وحش الفلاء قد ارتكب فعلة يعاقب عليها القانون ومن أجل الدفاع عن نفسه وتبرير ما قام به أكد المتهم على أن الضحية بصفته عميلا للاستعمار قد تسبب في قتل عدد من أفراد عائلته، ولأنه لا يحق لأي شخص أن يتبوأ مكانة العدالة مهما كانت دوافعه ومواقفه وعليه فإن المدعي عليه قد خالف النظام ولم يتمكن من مراقبة نفسه وعليه فإن المحكمة تدينه وتخضعه لأقصى عقوبة.[1]

تنفيذ القضاء أمام المحاكم

1– شكوى أمام المحكمة العسكرية: إذا اقترف الجندي خطأ خطير يجب على رئيسه المباشر أو السلطة التي عاينت الخطأ أن ترسل في أسرع وقت ممكن إلى المسؤول الذي له الحق في تعيين أعضاء المحكمة العسكرية شكوى ترمي إلى إحالة المتهم على المحكمة العسكرية، وتكون مصحوبة بتقرير مفصل عن الخطأ وفيما إذا انعدم ذلك تصطحب الشكوى بوثائق مؤيدة للتهمة ويحتوي التقرير على:[2]

1- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص ص 146.147.
2- عبد الله مقلاتي:المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية 1954-1962،المرجع السابق، 274.

1-الخطأ الخطير الذي أرتكب.

2-سوابق المتهم.

3- ملاحظة حول كيفية قيام المتهم بواجباته.

4-مجموع العقوبات التي تعرض لها المتهم في السابق.

وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة وتضاف كلها إلى التقرير.[1]

2- البحث: فور وصول شكوى إحالة أمام المحكمة العسكرية إلى السلطة التي يهمها الأمر يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائي لدرس القضية وتسلم القضية والتقرير الخاص بالمتهم إلى ضابط البحث الذي يتولى استنطاقهم طوال المدة التي يراها ضرورية لتثبيت الحقيقة.[2]

بعدها يعين أعضاء المحكمة لمحاكمة المتهمين ويستدعى المتهم أمام المحكمة في التاريخ الذي تعينه السلطة التي عينت المحكمة وبعد فتح الجلسة يأتي المتهم تحت حراسة جنديين اثنين ،يقرأ الكاتب القضائي على مسمعه قرار الاتهام وبعد ذلك تطرح عليه أسئلة من طرف رئيس المحكمة، كما تطرح أسئلة على الشهود إن وجدوا ثم تحال الكلمة إلى المفوض عن الجيش فتتلوه المرافعة.[3]

تنفيذ القضاء

بعد سماع المتهمين والشهود ولسان الاتهام والدفاع يتفرد رئيس المحكمة ومساعديه فيتشاورون ثم يصرحون بإدانته أو براءته[4] .

1- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، المرجع السابق، ص 274.
2- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص 534.
3- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 276.275.
4- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 535.

– **الأحكام:** يسلم المحكوم عليهم إلى مركز حراسة المساجين حالا لتنفيذ الأحكام التي صدرت ضدهم وإذا كان هؤلاء من هو المحكوم عليه بالإعدام فعلى الضابط المكلف بتنفيذ الحكم أن يقدم محضرا بتنفيذ حكم الإعدام.[1]

– **المحاضر:** يجب أن تحتوي ملفات القضاء العسكري على عدة محاضر نذكر منها:

الشكوى على ورق عادي، محضر تعيين محكمة عسكرية، محضر الجلسة.[2]

يجب أن تكون كل المحاضر في ثلاث نسخ تحفظ إحداها في خزانة المحفوظات وترسل الأخريات إلى القيادة العسكرية وإلى لجنة التنفيذ والتنسيق.[3]

– **المجالس القضائية:** توجد على مستوى القسم اللجنة العدلية وإذا استعصى الأمر ترفع القضية إلى مجلس القضاء على مستوى الناحية[4] ثم المنطقة[5] فمجلس قضاء المنطقة مثلا يتكون من قضاة النواحي والمسؤول السياسي للمنطقة وينعقد متى كانت الضرورة لذلك ويخضع هذا المجلس لأوامر هيئة أركان الحرب العامة والحكومة المؤقتة والولاية[6]، وتأتيه الأوامر عبر مسؤول المنطقة وتشمل التعريف بالتنظيمات الجديدة والقوانين والتوصيات وتصل للمجلس التعليمات والنداءات الموجهة للمجاهدين والبلاغات الحربية والتطورات العسكرية.[7]

1- عبد الله مقلاتي:المرجع السابق، ص277.
2- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 535.
3- عبد الله مقلاتي:المرجع السابق، ص 278.
4- الناحية: تتكون من عدة أقسام حسب أهميتها من ناحية المساحة والسكان، يعين على رأسها ملازم أول بمساعدة ثلاث ضباط برتبة ملازم ثاني مكلف بالشؤون السياسية، والثاني مكلف بالشؤون العسكرية، والثالث مكلف بالأخبار والاتصالات بالإضافة إلى مسؤولي التموين والصحة والحبوس والتنظيمات الجماهيرية.
5- المنطقة: ويحكمها نقيب ويساعده ثلاث ضباط برتبة ملازم أول ، الأول مكلف بالناحية، والثاني مكلف بالناحية العسكرية، والثالث مكلف بالمخابرات، وتتبعها الأقسام التالية: مسؤول مكلف بالحبوس، مسؤول الصحة، مسؤول الناحية الاقتصادية، مسؤول الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومسؤول الإعلام.
6- الولاية: يترأسها عقيد له ثلاثة مساعدين برتبة رائد، الأول مكلف بالسياسة، والثاني بالناحية العسكرية، والثالث مكلف بالمخابرات والاتصالات والأقسام التابعة هي: الحبوس، المقتصدية، الحبوس، الصحة...الخ. انظر:عمار قليل، المرجع السابق،ص 398.
7- منى صالحي: المرجع السابق، ص ص 262-263.

مجال الجنح والأحكام

حددت جبهة التحرير الوطني أنواع العقوبات [1]على الجرائم التي يعاقب عليها القانون وهي عقوبات متدرجة حسب الجرم فالأخطاء إما بسيطة وإما خطيرة وإما خطيرة جدا.[2]

الأخطاء البسيطة

الطبع الرديء، كل شيء يدل على عدم احترام رفيق ما، ثبت التبصر، تأخير العمل أو إهماله، القذيرة[3]، التكاسل، الخصام، اللباس، المشوش، عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة.[4]

ويحدد المعاقبة عليها الجنود الأولون أو ضباط الصف ويقتص من الأخطاء البسيطة مايلي: الإنذار، تسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة، تعيينه للحراسة لوقت إضافي، اللوم، قطع الراتب.[5]

الأخطاء الخطيرة

محاولة القتل، السرقة[6]، العبث بحفظ النظام، تضييع السلاح، التغيب في المناداة، التعدي على النظام العسكري[7]، استعمال التزوير، التنقل بدون تصريح مسبق للجبهة والجيش، السكر[8].إفساد الذخائر بصفة اختيارية، الغش في الحسابات[9]

1- العقوبة:قصاص على الأخطاء المرتكبة وغايتها تقديم ما اعوج من سيرة المجاهد ومنعه من نسيان واجباته، انظر عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 528.
2- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر، الجزائر،2007، ص 616.
3- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 528.529.
4- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص 315.
5- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1945-1962، المرجع السابق، ص 272.
6- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 616.
7- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 529.
8- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص ص 80.81.
9- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص314.

واختلاس الأموال، تضييع الرسالة أو عدم تسليمها، الخطأ العلني من جيش التحرير الوطني ومن القادة التجاوز في السلطة، الامتناع من أداء التحية.[1]

ويحدد المعاقبة عليها الضباط وتتمثل العقوبات في: نزع السلاح، نقل الجندي، إلغاء الرخص، خفض الرتبة، نزع الرتبة كلها.[2]

الأخطاء الخطيرة جدا

القتل المتعمد، التوطئ مع العدو، تعمد كشف السر، شق عصا الطاعة، والانشقاق والتآلب[3]، الفرار من صفوف الجيش، نشر الدعاية الطائفية، الاعتداء على الحرمات، اللواط[4]، تبذير الأموال، إفتاء أرزاق الثورة، التخلي عن المركز، الجبن أمام العدو، العمل على الحط من معنويات الجيش، الزنا.[5]

تحديد العقوبات: تجر الأخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها أمام المحاكم العسكرية، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبدأ من السجن ونزع السلاح ونزع الرتبة العسكرية وتنتهي بخلع الجنسية الوطنية إلى حكم الإعدام[6]، لا يصدر حكم الإعدام إلا في الجرائم التي تثبت اقترافها وكل شك مهما كان ضئيلا يكفي لإيقاف صدور هذا الحكم.

جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات تنظر فيها محكمة الولاية مهما كانت رتبة المتهم.[7]

1- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص 314.
2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962،المرجع السابق، 272.
3- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص ص 126-127.
4- عبد الخميدزوزو: المرجع السابق، ص 530.
5- الصادق مزهود: المرجع السابق، ص ص 314-315.
6- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص 272.
7- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 532.531.

المبحث الثالث: أهداف ودوافع القضاء الثوري

لقد تمسك المناضلون في جبهة التحرير الوطني دوما بإرادتهم وعزيمتهم لأنهم كانوا واعين كل الوعي بأسباب النضال، كانوا يدركون بشكل جيد أنه يستحيل الشروع في حرب تحريرية مصيرية تقود البلاد نحو مرحلة حاسمة بدون إنشاء هياكل اجتماعية ولاسيما العدالة[1]، ولم تستهدف الثورة التحريرية عند اندلاعها قوات الاحتلال المدنية والعسكرية فحسب، وإنما قامت ضد مؤسساته المدنية والعسكرية التي كانت تهدف إلى ربط الشعب الجزائري بالإدارة الاستعمارية وفصله عن القيمة الحضارية وبالتالي عن الثوار المجاهدين[2]، حيث قام الثوريون بقطع كل علاقة تربط المواطنين الجزائريين بالجهات القضائية الفرنسية، فمنعوهم من عرض منازعاتهم الحاضرة والمستقبلية أمام المحاكم الفرنسية وأمروهم بإيقاف التقاضي أمامها بشأن المنازعات المعروضة سابقا أمام هذه المحاكم[3] بسحب الأحكام القضائية من المحاكم الاستعمارية [4]وكانت دوافعهم في هذا هو:

– جمع الشعب ودفعه إلى الالتفاف حول الثورة وتوعيته بالحرب النفسية التي ينظمها العدو للحط من معنوياته وإعادته إلى تطبيق الشرع الإسلامي ومبادئه السامية، وإبعاده عن القضاء الاستعماري الجائر[5].

– عمل الثوريون على إنشاء المؤسسات توفر لهم الامن والاستقرار ومعالجة جميع المسائل المطروحة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية...[6]

1- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص 43.
2- يوسف مناصرية: القضاء من خلال بعض وثائق الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء ابان الثورة، يوم 16-17 مارس2005، قسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 101.
3- محند أمقرانبوبشير: المرجع السابق، ص 273.
4- عمار قليل: المرجع السابق، ص 108.
5- يوسف مناصرية: القضاء من خلال بعض وثائق الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء ابان الثورة، المرجع نفسه، ص 108.
6- المرجع نفسه، ص101.

– رغبة الشعب الجزائري في إيجاد محاكم وطنية تقضي بالشريعة الإسلامية في أحكامها التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة[1] و التمسك بالشخصية العربية الإسلامية للجزائر.[2]

– إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري وتحريره من الظلم الذي عاناه لفترة طويلة.[3]

– تنظيم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين[4] بحل مشاكلهم والفصل بينهم بطرق شرعية تساير نمط الحياة التي اعتاد عليها المواطنين[5]، وكذا تربيتهم وتوعيتهم بشبكة الواجبات التي يخضعون لها وأهمية حقوقهم المدنية، وبإنشائهم لهذه العدالة تمكن الثوار من منح الشعب الجزائري المبررات والحوافز لضبط وتوجيه شؤونه، كانوا يكررون باستمرار أن الشعب الجزائري متعطش للعدالة الأمر الذي يعني أن العدالة التي كانوا يبحثون عنها هي عدالة شعبية وعقلية:

– **شعبية:** لأنها يجب أن تكون عدالة بالمعنى الكامل للكلمة عامة ومشتركة تجمع بين أفراد الشعب في احترام متبادل لوضعهم الخاص وملكياتهم ولغاتهم وعاداتهم.

– **عقلية:** لأن العدالة تتطلب التخلي عن الذاتية التي تؤثر سلبا في اتخاذ القرارات وتدعوا إلى تبني علاقات إنسانية قائمة على الروح النضالية واحترام مصالح الثورة.[6]

1- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 142.
2- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 615.
3- منى صالحي: المرجع السابق، ص 164.
4- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص 35.
5- محمد موفق: القضاء لبان الثورة التحريرية، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة، يوم 16-17 مارس، 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 293.
6- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص ص 34-35.

المبحث الرابع: مميزات وخصائص القضاء خلال الثورة

– كان القضاء قائما ومنظما في كل مكان في القرى والمدن ومواقع الحرب وحتى في السجون والمحتشدات.

– لم يشكل القضاء معطى مجردا ومنفصلا عن الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية وإنما تموقع داخل تنظيم يضم كل النشاطات الإنسانية التي قامت جبهة التحرير الوطني بهيكلتها ومراقبتها والتي كان من شأنها تطوير الوحدة الوطنية والحفاظ عليها...الخ.[1]

– إعطاء صبغة جديدة للعمل الثوري ووضع القواعد والإجراءات و القوانين التي تضبط المجتمع وتمكنه من تسيير شؤونه[2].

– المساواة بين المواطنين، فهو قضاء يسعى إلى احترام الإنسان وكرامته ويعمل على حماية مصالح الثورة ضد الانتهازية و الأنانية.[3]

– إجراءاته غير معقدة وبسيطة، [4]ويتميز بالسرعة في تنفيذ الأحكام عكس القضاء القضاء الاستعماري الذي كان يترك القضية تنام سنوات طويلة في أدراج المحاكم.[5]

– كان القضاء يتميز بالسرية التامة نظرا لطبيعة المرحلة في جوانبها السياسية و العسكرية.[6]

1- سعيد بن عبد الله: المرجع السابق، ص 31.
2- المرجع نفسه: ص 29.
3- المرجع نفسه: ص 46.
4- محمد موفق: المرجع السابق، ص 283.
5- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 618.
6- محمد موفق: المرجع السابق، ص 239.

– اهتم القضاء بالإنسان في حد ذاته لأنه كان يمثل رأسمال الثورة كما كان يقال آنذاك، حيث كان للجزائريين نفس الحقوق والواجبات في نظر القضاء الثوري إذا فالنقطة الرئيسية هي المساواة أمام أفراد الشعب.

– كان القضاء الثوري متعدد الوظائف فالقاضي لم يكن مثلما هو عليه الحال في عهدنا هو قاضي فقط بل كان يمارس عدة وظائف فهو قاضي الأحوال الشخصية يمارس التوثيق، يتولى التعليم، يصدر الفتوى، يتولى الإمامة في بعض النواحي، وهو مراقب مالي يقوم بجمع أموال الزكاة، وكانت له عدة تسميات: ففي الولاية الثانية كان يسمى باللجنة الشرعية وفي مناطق أخرى يسمى لجنة العدالة وفي بعض المحاضر كان يدعى اللجنة الشرعية، ويدعى أيضا المجلس الخماسي.

– اختلاف العقوبات فهي تختلف عن العقوبات المطبقة حاليا والتي كانت تطبقها الإدارة الاستعمارية، فالعقوبات في حد ذاتها كانت عقوبات رمزية لأن القضاء مورس لغرض تربوي وليس لغرض زجري وقمعي[1].

1- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص 119-122.

الفصل الثانـي

أعلام القضاء أثناء الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة

تـمـهـيـد

01- عيسى حميدي المعتوقي

02- السعيد مشتي

03- محمد العدوي

04- علي ديلمي

05- أحمد بركات

06- طيايبة الحاج

07- محمد الدراجي ميهوبي

08- محمد دركاش

09- عمر المعتوق

10- عيسى بن النور علي صوشة

11- محمد السعيد بكري

تمهيد:

تعتبر فترة الثلاثينات من القرن العشرين أهم فترات الانبعاث الثقافي التي شهدتها منطقة الحضنة، حيث برز علماء ومشايخ وشخصيات متنوعة المشارب الفكرية، لكن حملت دائما هما واحدا هو الوطن، وقد ساهمت بقدر كبير في تحريك الساحة السياسية والثقافية مما كان يخطط له الاحتلال الفرنسي بما أثارته من همم وبنت من مدارس وأصدرت من صحف معتمدة في ذلك على القرآن والسنة، فأحيت الشعلة التي أخمدها الاستعمار الفرنسي في نفوس الأمة، وناضلت جنبا إلى جنب ضد الإدارة الاستعمارية حتى اندلاع الثورة التحريرية.

ولما قامت الثورة التحريرية المجيدة أقامت تشريعا في القرى والمداشر والمدن لمواجهة القوانين الفرنسية الجائرة ومحاكمها التسلطية، ووضعت عليه رجالا ومجاهدين ثقاة يحترمهم الشعب يأتمرون بأوامر الثورة.

وكانت منطقة المسيلة تزخر بثلة من المجاهدين من خريجي معهد عبد الحميد بن باديس والزيتونة، وقد قاموا بواجبهم على أكمل وجه بل تعدى مجال القضاء إلى الجهاد والاستشهاد في سبيل الوطن.

وخلال هذا الفصل سنقوم بعرض أعلام القضاء بمنطقة الحضنة أثناء الثورة التحريرية.

1- القاضي عيسى حميدي المعتوقي

يعتبر عيسى المعتوقي من الرعيل الأول للنخبة الإصلاحية التي جاهدت ضد الأمية والجهل قبل أن تناضل في صفوف الحركة الوطنية الاستقلالية وحزب الشعب الجزائري إلى غاية انضمامه للثورة التحريرية وتقلد حينها مهمة القضاء.

الشهيد والعلامة حميدي عيسى بن سي محمد[1] وابن معتوق دلولة[2]، نسبة إلى قرية المعاتيق المتواجدة ببلدية أولاد عدي لقبالة[3] دائرة أولاد دراج[4]، من الشخصيات الوطنية والإصلاحية[5] التي رافقت جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالحضنة في الفترة الممتدة بين 1931 و1954م[6].

ولد الشيخ عيسى المعتوقي سنة 1913م وهو الابن الأول في الترتيب بالنسبة للذكور لأبويه[7]، ولد وسط عائلة محافظة لها مكانتها الأدبية والاجتماعية بالمنطقة[8]، فوالده عرف بالحكمة والقدر العالي لدى سكان الحضنة بحيث سهر على تربيته وتعليمه وتزويده بالعقيدة والإيمان وزرع روح الوطنية فيه، كما مكنه من الدخول صغيرا إلى عدة زوايا ليحفظ أجزاء من القرآن الكريم[9]

1- محمد كراغل: إسهامات رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثورة التحريرية الشهيد حميدي عيسى المعتوقي نموذجا، الملتقى الوطني الثالث تاريخ وأعلام الحضنة، يوم 15ديسمبر 2014م، الساعة 14:30.
2- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة، ناحية المجاهدين أولاد دراج قسمة المجاهدين أولاد عدي لقبالة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد حميدي عيسى المعتوقي.
3- أولاد عدي لقبالة: إحدى بلديات دائرة أولاد دراج ولاية المسيلة تقع على بعد 30 كم شرقي مدينة المسيلة، يحدها شمالا أولاد حناش، غربا أولاد دراج، جنوبا السوامع وعين الخضراء وشرقا برهوم.
4- أولاد دراج: بلدية تابعة لدائرة أولاد دراج ولاية المسيلة، تقع 20كم شرق الولاية، بين المطارفة غربا، وأولاد عدي لقبالة شرقا والمعاضيد شمالا والسوامع جنوبا.
5- خميسي سعدي: شخصيتا عيسى المعتوقي ومحمد العدوي ودورهما في نشر العلم والوعي ومساهمتهما في ثورة التحرير، الملتقى الوطني الأول تاريخ وأعلام الحضنة، ، 10 ديسمبر 2012م، دار الثقافة المسيلة، 2012م، ص42.
6- سامية ديفل: المرجع السابق، ص64.
7- السحمدي بركاتي: فصول من الذاكرة، الشهيد عيسى المعتوقي، أرشيف الإذاعة الوطنية، المسيلة، 29-10-2010.
8- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص42.
9- محمد كراغل: المرجع السابق.

وتعلم القراءة و الكتابة بمساجد منطقة الحضنة مثل مسجد سيدي بوجملين وزاوية الديلمي، و بعدها التحق بإحدى زوايا زواوة بمنطقة القبائل ثم اتجه إلى برج الغدير حيث كان يوجد ابن قريته[1] الشيخ موسى الأحمدي نويوات[2].

ولما بلغ 06 سنوات أدخله والده المدرسة الابتدائية الفرنسية بمدينة سطيف، فتابع دراسته بانتظام وامتاز بالنبوغ والمثابرة والتحصيل الجيد عن أقرانه رغم ضعف بنيته مما لفت نظر معلميه فتحصل على السادسة بجدارة[3].

في سنة 1925م حوله والده إلى زاوية تازمالت ببجاية ليحفظ كامل القرآن الكريم ويتعرف على مبادئ علوم اللغة والدين الحنيف وفي سنة 1929م حوله إلى زاوية طولقة ببسكرة ليوسع من علمه في الفقه والتوحيد والفرائض وغيرها[4].

وفي بداية سنة 1932م انتقل إلى مدينة قسنطينة للإلتحاق بمدارس جمعية العلماء المسلمين[5] لاستكمال دراسته الثانوية ودخل مدرسة الأنديجان حيث حافظ على تفوقه وانضباطه فكان مثالا في النشاط والتفكير الواعي، كما درس على يد عبد الحميد بن باديس رحمه الله، حيث تحصل على الأهلية ثم الثانوية بتفوق[6] لذلك انتدبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كمعلم وداعية في مدارسها المنتشرة في منطقة القبائل كمدينة أقبوا وتازمالت، ثم انتقل إلى الجنوب الشرقي للتدريس بمدارس طولقة وبسكرة، ومما يذكر عنه أنه درس الشيخ أبو بكر جابر الجزائري نزيل المدينة المنورة[7].

1- الطاهر يحياوي: أعلام مدينة المسيلة، الملتقى الوطني الأول تاريخ وأعلام الحضنة، 10 ديسمبر 2012م، دار الثقافة المسيلة، 2012م، ص105.
2- موسى الأحمدي نويوات: من أعلام أولاد عدي لقبالة، ولد يوم 15 جانفي 1900م، أديب واكب جميع الحركات السياسية والإصلاحية: انظر كمال بيرم ، أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، ص114.
3- من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المرجع السابق.
4- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المصدر السابق.
5 - خميسي سعدي: المرجع السابق، ص42.
6 - من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المرجع السابق.
7- كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص135.

كانت مرحلة دراسة المعتوقي بقسنطينة وكذا تونس من أخصب مراحل حياته[1] حيث أكسبته علاقات واسعة مع الشبان الجزائريين من مختلف مدن الشرق الجزائري والاحتكاك بهم وأدرك الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي[2]، وليزداد علما سافر سنة 1938م إلى تونس ليكمل تعليمه الثانوي والعالي بجامع الزيتونة ويتعرف على الكثير من إطارات الجزائر والمشرق والمغرب العربيين وتتوسع مداركه جيدا إزاء القضية الجزائرية[3].

وفي سنة 1942م عاد إلى المسيلة وتقلد مسؤولية مفتي الحصنة عامة حيث كان يقوم بتوعية المواطنين في الزوايا والأرياف ومن رفاق دراسته: القاضي أحمد بركات وأحمد بن النوي، علي الديلمي ويوسف الورتلاني...الخ.

انتقل الشيخ إلى بسكرة للتدريس هناك[4] كان هذا سنة 1946م وكان يشجع الناس على بناء المساجد وتعليم الصبيان، وشارك في افتتاح مسجد الشهيد أحمد بركات بأولاد دراج، كما تولى الإشراف على قضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وغيرها[5].

تميزت شخصية عيسى المعتوقي بالجدية والمثابرة وحب العلم، فقد لاحظ عليه معلموه في المدارس الابتدائية بسطيف بنبوغه وتحصيله الجيد رغم الضعف الذي كان يعانيه في بنية جسده[6] وكان حميد السيرة، متين العقيدة[7]

1- محمد كراغل: المرجع السابق.
2- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص43.
3- الطاهر يحياوي: المرجع السابق، ص106.
4- سامية ديفل: المرجع السابق، ص65.
5- محمد كراغل: المرجع السابق.
6- خميسي سعدي: المرجع السابق، 42.
7- محمد كراغل: المرجع السابق.

متفتحا، هادئ الطبع، جديا، مناضلا، عنيدا، شجاعا، متواضعا، لطيف المشعر[1].

التحاقه بالثورة وتوليه القضاء

تأثر الشيخ المعتوقي بالحركة السياسية التي شهدتها الساحة السياسية أعقاب مشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الإسلامي الجزائري[2]، كما ساهم في إيقاظ الوعي الوطني بمنطقة المسيلة[3] حيث كتب عدة مقالات في جريدة البصائر منها مقال أدبائنا والأدب فيفري 1953م[4].

في سنة 1943م انخرط في حزب الشعب، ثم في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فبرز كمناضل عنيد من الطراز الأول، في سنة 1944م استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، قضاها بين قسنطينة وسوق أهراس وتبسة في سلاح المشاة برتبة ملازم[5].

في أواخر عام 1946م عاد لإكمال عمله في زوايا بسكرة ليلتقي مرة أخرى برجالات حزب حزب الشعب، و يدخل المنظمة السرية في فيفري 1947م، ويشارك بقوة في جمع الاشتراكات، بالإضافة إلى التنظيم و عقد الاجتماعات في مداشر وقرى الحضنة والجهة الشرقية من الوطن[6]، وفي سنة 1951م استدعاه الاستعمار لإعادة التجنيد في الفرقة العاملة بالهند الصينية لكنه رفض الالتحاق وغير لقبه من حميدي إلى معتوقي حتى لا يقع بين أيديهم[7]

1- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المصدر السابق.
2- كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص135.
3- محمد كراغل: المرجع السابق.
4- جريدة البصائر، العدد 327، 22 مارس 1953م.
5 - من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المصدر السابق.
6 - محمد كراغل: المرجع السابق.
7- سهام سعد الدين: المرجع السابق، ص57.

كان من المساهمين في تفجير الثورة حيث عمل مع مختلف قادتها بالمنطقة الأولى[1]، كما كان له دور كبير خلال هجومات الشمال القسنطيني 1955م ومؤتمر الصومام 1956م، في سنة 1959م كلف بتجنيد المواطنين وتدريبهم بالجبال لبموالية بالطلبة والشبابحة والمعاتيق والشرفة وغيرها، كما قام بأعمال جسيمة في مجال القضاء.

قام الشيخ المعتوقي بأعمال جسيمة في مجال القضاء حيث ترأس المحكمة العسكرية في عدة قضايا وحل مشاكل المواطنين وكانت أحكامه نافذة ومقبولة لدى كل من يقف أمامه نظرا لحكمته ودراسته[2]. فمنذ نوفمبر 1956م عمل في المنطقة الأولى كقاضي بقيادة محمد العموري وقبلها أي سنة 1955م عمل مع قادة الولاية الأولى[3] أمثال مصطفى بن بولعيد[4] وشيحاني البشير رحمهم الله، وفي سنة 1957م عمل كقاضي تحت قيادة محمود الشريف ثم محمد العموري، وفي سنة 1958م تحت قيادة أحمد نواورة، ثم سنة 1959م تحت قيادة أعبيد محمد الطاهر، ومهامه الرئاسية رفقة القضاة الآخرين أن تكون في المنطقة الأولى: باتنة، عين توتة، سطيف، بريكة أي في أربعة نواحي بمجموع 16 قسمة بالإضافة إلى لجان البلديات الكبرى أو المهام في القضايا الكبرى عبر الولاية الأولى[5].

لقد شارك الشيخ المعتوقي في العديد من المعارك والكمائن والاشتباكات لكنه كان ينجوا منها في كل مرة، لكن حكم الله يقضي قضائه خلال شهر فيفري

1- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص44.
2- محمد كراغل: المرجع السابق.
3- سهام سعد الدين: المرجع السابق، ص57.
4- مصطفى بن بولعيد: ولد سنة 1917م بآريس بباتنة انظم إلى حزب الشعب سنة1938م قائد الولاية الأولى الأوراس عضو في المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل: انظر عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص ص97-98.
5- من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة المعتوقي، المرجع السابق.

1962 في معركة برأس العيون دائرة سريانة أين استشهد مع رفاقه رحمهم الله[1]، وكان قد تمنى الشهادة قبل ستة أيام من استشهاده[2].

1- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة عيسى المعتوقي، المصدر السابق.
2- كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص134.

2-الشيخ القاضي مشتي السعيد

مثل الشيخ مشتي السعيد ذلك البعد الوطني للعمل الإصلاحي والسياسي في إطار حزب الشعب وجمعية العلماء وجمع بين الفكر الإصلاحي التقليدي والنزعة الثورية الاستقلالية وجاهد معلما ومناضلا ومجاهدا الى أن توفاه الله شهيدا سنة 1959م.

هو أحد أعلام الإمامة والقضاء بالمسيلة قبل و أثناء الثورة التحريرية رغم أنه كان قبائلي الأصل، إلا أنه ناضل وجاهد بمدينة المسيلة إلى استشهاده وفاته رحمه الله.

هو الشيخ مشتي السعيد بن السليمان بن السعيد من مواليد1893م ببلدية فنزان ولاية سطيف (بني يعلا)، رغم أنه كان يتيم الوالدين لكن بفضل اجتهاده حفظ القرآن الكريم رغم صغره و يعود ذلك إلى رعاية شيوخه ومعلميه بزاوية تحفيظ القرآن الكريم وهي زاوية الشيخ زيتوني الموجودة بالمنطقة، تعلم مبادئ اللغة العربية والفقه وعمره لا يتجاوز 15 سنة مما أهله أن يرشحه شيخه إلى ممارسة التعليم وتحفيظ القرآن، فاستغل معلمه فرصة وجود بعثة أتت من مدينة المسيلة تطلب منه تعيين معلم قرآن يصهر على تعليم وتحفيظ أبنائهم القرآن الكريم وأصول الدين، قام شيخه ومعلمه ببعثه إلى مدينة المسيلة تلبية لرغبة هؤلاء الأعيان الذين أصروا على أن يأتي معهم إلى المسيلة[1].

1- من وثائق مديرية الشؤون الدينية بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة مشتي السعيد.

استقر الشيخ بمنطقة المسيلة وتزوج بها من سيدة ذات حسب ونسب من عائلة الأطرش المعروفة، ولكنها توفيت بعد أربع سنوات، ثم تزوج الشيخ مرة أخرى وأنجب خمسة أولاد، وفي منطقة المسيلة تعلم الفقه الديني رغم تعليمه فقد تتلمذ على يد الشيخ أمحمدي الحاج عيسى الذي كان متمكنا في الشريعة وأصول الفقه.

منذ صغره كان الشيخ منجذب للنزعة الوطنية مثل حركة الأمير خالد، ثم الشيخ بن سماية، والتحق الشيخ بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتتلمذ على يد الشيخ بن باديس وحضر بعض مؤتمراتها كما كان مناضلا في حزب الشعب[1].

كان الشيخ ممثل لشعبة الجمعية بالمسيلة فترة الثلاثينات، وتصدى خلالها للطرقيين الذين كثر نشاطهم بالمنطقة.

برز نشاط الشيخ السعيد مشتي خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان على اتصال بالشخصيات الوطنية التي كانت في الإقامة الإجبارية بالمسيلة أمثال باداش وبوشامي، وكان المسجد الذي يؤمه ويدرس فيه بحي الكراغلة بمدينة المسيلة والمسمى بجامع سيدي صالح مقر اجتماع النشطاء السياسيين والطلبة الباديسيين وزعماء حزب الشعب مثل محمد بوضياف، وكانت دروسه الموجهة ضد أعوان الإدارة من القياد وأمثالهم ممن والوا الإدارة المحلية وسيلة وأداة هامة جعلت المسجد يستقطب أعداد كبيرة من المصلين في سماع دروسه المسجدية ذات الخطاب السياسي والاجتماعي[2].

1- من وثائق مديرية الشؤون الدينية بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد مشتي السعيد، المرجع السابق.
2- كمال بيرم: الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة، دار الأوطان، الجزائر، 2012م، ص ص108-111.

عقب أحداث 08 ماي 1945م ونظرا لمشاركته في أحداثها من خلال نشاطه المسجدي اعتقل من طرف الشرطة الفرنسية وأطلق سراحه بعد ستة أشهر، استمر الشيخ في دوره الاجتماعي بمدينة المسيلة حيث أصبح الإمام والقاضي والموثق لكل أصناف العقود المتعلقة بالمواريث وقسمة الأراضي والصلح بين الجماعات[1].

انخراطه في ثورة التحرير

لما تأسست جبهة التحرير الوطني انظم إليها وعمل في البداية بالمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وكان تحت قيادة الشيخ يوسف يعلاوي رحمه الله الذي كان أمينا عاما لمنظمة المجاهدين بعد الاستقلال.

في سنة 1957م عين قاضيا للجبهة في كل المنطقة لأنه كان يتقن علم الحساب وعلم الفرائض وقسمة الزكاة والميراث، وكان متميزا في تحرير العقود والمواثيق مما جعل الناس يقصدونه في مسائل البيع والشراء من أملاك وعقارات.

كما كان مناضلا ومسبلا يعمل لصالح تحرير الجزائر حيث كان يعقد الاجتماعات بمنزله وبالمسجد الذي كان يشرف عليه ويقصده المجاهدون للتزود بالمعلومات الضرورية[2].

اعتقل الشيخ في جويلية 1957م وعذب عذابا همجيا على يد الطغمة المجرمة (المظليين)، مع مجموعة من المجاهدين ثم رموا بهم في حفرة عميقة وهم على قيد الحياة بجوار سد القصب ورموا عليهم التراب، اكتشف هذا القبر الجماعي سنة 1979م عند قيام شركة خاصة بترميم سد القصب وقيل أنه وجد

1- كمال بيرم: الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة، دار الأوطان، الجزائر، 2012م، ص ص108-111.
2- من وثائق مديرية المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد مشتي السعيد.

أغلبهم على هيئتهم التي استشهدوا عليها، وأقيمت جنازة عظيمة حيث دفنوا بمربع الشهداء وسط مدينة المسيلة رحمهم الله[1].

1- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة مشتي السعيد، المرجع السابق.

3- القاضي محمد العدوي

اعتبر الشيخ احمد حماني في كتابه شهداء جمعية العلماء المسلمين الشيخ محمد العدوي اهم شخصية اصلاحية وداعية مؤثرة في نفوس الناس بعد وفاة الشيخ ابن باديس ،فقد كان واسع العلم والبديهة والحجة والاقناع شجاع في مواقفه صارم في احكامه.

ولد محمد بن العيد جعفر الشهير بالعدوي بمنطقة أولاد عدي لقبالة إحدى فرق عرش أولاد دراج الكبير[1] بالمسيلة في يوم 05-02-1904م[2] عاش يتيما منذ صغره[3]، نشأ في قريته كأقرانه على رعي الغنم وفلاحة الأرض ولم يتمكن من الحصول على مبادئ القراءة والكتابة بسبب عدم وجود من يعطي ذلك التعليم في ذلك الوقت، بالإضافة إلى دور الإدارة الفرنسية التي تعمل على تجهيل الشعب الجزائري[4].

كان الشيخ العدوي شغوفا بالعلم منذ صغره حيث حفظ القرآن الكريم وعمره 15 سنة[5]، بدأ تعليمه الأول بالمنطقة، حيث اتصل بداية العشرينات بالشيخ بوديلمي شيخ الزاوية الرحمانية بالمسيلة الذي كان ضالعا في علم الفقه وعلى اتصال بشيوخ وأساتذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[6] مثل عبد القادر المجاوي[7].

1- كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص126.
2- سامية ديفل: المرجع السابق، ص39.
3- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد محمد العدوي.
4- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص45.
5 - من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة مشتي السعيد، المرجع السابق.
6 - كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص126.
7- عبد القادر المجاوي: ولد بتلمسان 1948م، كان والده قاضيا، تقلد المجاوي مهنة القضاء بتلمسان مدة 25 سنة التحق بجامع القرويين وعمل على تثقيف الأمة الجزائرية وله العديد من الكتب: انظر الشيخ عبد القادر المجاوي، إرشاد المتعلمين، تحقيق عادل بن الحاج همال الجزائري، دار زمورة، الجزائر، 2011م، ص ص21-22.

في أوائل الثلاثينات سافر إلى تونس وانخرط في جامع الزيتونة[1] واستقر بسكن قرب جامع صغير في نهج حجامية ببطحاء سوق العصر، كما أقام بجامع تستور حيث كانت تقيم هناك عائلات عديدة من أصول جزائرية، نال الشيخ العدوي بعد مرحلة الدراسة بالزيتونة الشهادة الأهلية ثم شهادة التحصيل العلمي[2] ونال الشهادة العالمية في القسم الشرعي[3].

بقي الشيخ العدوي في تونس مدة 20 سنة، وهناك التقى بالعلامة البشير الإبراهيمي الذي عاد معه إلى قسنطينة مقر جمعية العلماء الجزائريين[4]، حيث بقي بها مدة من الزمن لم يستطع التأقلم فيها والتكيف مع ظروف الحياة الجديدة فعاد إلى تونس فلحق به البشير الإبراهيمي وقد أشار عليه علماء الزيتونة إن كان فعلا يريد الشيخ محمد العدوي فعليه أن يأخذ معه مكتبته، وهذا ما كان بالفعل فبعد أن أجروا عربة وهذا نظرا للعدد الهائل من الكتب راجعا إلى الجزائر[5].

التحق بداية الخمسينات بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة فكان له نشاط واسع مع الجماهير والطلبة من خلال الدروس التي كان يقدمها وحلقات الوعظ والمحاضرات بمساجد المدينة كمسجد سيدي قموش، سيدي بومعزة، الجامع الكبير، جامع أحمد بوشمال وسيدي مبروك[6]

ذاع صيته في كل مكان وشاع ذكره على كل لسان حيث أصبحت كل منطقة وخاصة في شهر رمضان المبارك تطلب من جمعية العلماء المسلمين في إطار

1- خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م، ج3، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013م، ص73.
2 - كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص127.
3 - خير الدين شترة: المرجع السابق، ص73.
4 - من وثائق مديوية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة محمد العدوي، المرجع السابق.
5 - خميسي سعدي: المرجع السابق، ص47.
6 - الطاهر يحياوي: المرجع السابق، ص100.

برنامجها الدعوي أن ترسل إليها الشيخ العدوي[1]، حيث كان يلقب في الأوساط الشعبية بابن باديس الثاني لغزارة علمه، وفي نفس الوقت كان يقوم بالتوعية والإرشاد والإعداد للثورة المباركة والحث على الجهاد[2]، حيث كان يغرس في نفوس مستميعه حب الوطن ويذكرهم بقضيتهم الأولى وهي تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وكان يركز في دروسه على ثلاثة أشياء هي:

1)- فرنسا وخبثها وفضائع جرائمها وتنكيلها بالمواطنين واعتدائها على الدين.

2)- الشيوعية التي كان يتهمها بالإلحاد وإفساد العقائد والأخلاق.

3)- العقائد الفاسدة والعادات السيئة المنتشرة والخرافات الرائجة والظلالات الفاشلة[3].

لم تكن للدروس التي كان يلقيها الشيخ العدوي والنشاطات التوعية التي يقوم بها ترضي المحتل الظالم، حيث بدأت السلطات الفرنسية بمضايقته واستفزازه وفي سنة 1957م تم تفتيش بيته واعتقاله وسجنه بسجن الكدية، ثم إلى مركز الحامة بوزيان، وفي ليلة باردة من شهر جانفي 1958 م تم اغتياله هو وسبعة من رفاقه رميا بالرصاص وألقيت جثثهم الطاهرة في العراء، وبذلك تم وضع حد لصوت قوي عرف بجرأته وقوته في مواجهة العدو بقوة العلم وقوة العزيمة[4].

1- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص47.
2- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة محمد العدوي، المرجع السابق.
3- خميسي سعدي: المرجع السابق، ص48.
4- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة محمد العدوي، المرجع السابق.

4- الشيخ القاضي ديلمي علي

الشهيد ديلمي علي من أعلام بلدية المعاضيد ولاية المسيلة الذين مارسوا مهنة القضاء أثناء الثورة المجيدة وناضلوا بأنفسهم من أجل تحرير الجزائر.

الشهيد ديلمي علي بن عمار وابن مسعودة جلود ولد عام 1924م ببلدية المعاضيد ولاية المسيلة[1].

نشأ الشهيد في أسرة متواضعة ومحافظة ببلدية المعاضيد قرية أولاد شعيب (الرقاطة)[2]، أين بدأ تعليمه في الكتاتيب بمدينة رأس الواد ولاية برج بوعريريج ثم واصل تعليمه الابتدائي بالمدارس الاستعمارية خلال سنة 1930م إلى غاية 1936م ثم انتقل لمواصلة تعليمه المتوسط بمدينة برج بوعريريج ومنها انتقل إلى تونس لإكمال دراسته بجامع الزيتونة تحصل على شهادة الأهلية آنذاك و بعدها رجع إلى مسقط رأسه بالمعاضيد وأخذ على عاتقه التعليم الفقهي واللغة العربية ونشر التوعية الوطنية بين أبناء منطقته[3]، حفظ القرآن في عدة زوايا منها: زاوية بلعيساوي برأس الواد وزاوية بن حالة بلدية الماين دائرة جعافرة ولاية برج بوعريريج[4].

دوره في الثورة وتوليه القضاء

انخرط في صفوف حزب الشعب وواصل نضاله ضد المستعمر الفرنسي في الخفاء حتى اندلعت الثورة التحريرية سنة 1954م وواصل النضال المنظم بجبال المعاضيد[5]

1- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة، السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية المسيلة 1954-1962م، المسيلة، 2010م.
2- من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد ديلمي علي.
3- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد ديلمي علي.
4- من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة ديلمي علي، المرجع السابق.
5- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة ديلمي علي، المصدر السابق.

حيث انظم إلى صفوف جيش التحرير الوطني عام 1956م تقلد مسؤولية جندي قاضي الناحية الرابعة، الولاية الأولى، المنطقة الأولى من سنة 1956م إلى غاية 1961م تاريخ استشهاده.

عرف بحسن عمله وقيامه بالواجب الوطني، قدم الكثير من المساعدات والخدمات إلى الجيش الوطني وشارك في عدة معارك وهجومات ضد العدو الفرنسي بحيث كان ولا يزال يشهد له الجميع بحسن سلوكه وغيرته على الوطن الجزائر.

استشهد الشيخ علي ديلمي عام 1961م بمنطقة أولاد فاطمة في جبال بلدية بومقر دائرة نقاوس ولاية باتنة بالرمي بالقنابل الغازية السامة[1].

1 - من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد ديلمي علي، المرجع السابق.

5- القاضي أحمد بركات

هو أحد أعلام منطقة أولاد عدي ولد الشهيد أحمد بركات بن محمد وبن مختاري كلثوم سنة 1922م بدوار البراكتية عرش أولاد دراج نواحي منطقة المسيلة ترعرع في أسرة محافظة تلقى تعليمه الأول في منطقته حفظ القرآن ثم انتقل إلى قسنطينة ليتم تعليمه في الجامع الأخضر بعدها انتقل إلى جامع الزيتونة[1] ودرس فيه مع ودرس فيه مع عدد من الطلبة الجزائريين من أمثال الوناس بن حمريط، المسعود بن رابح، وبعد عودته عين معلما بالجلفة.

الالتحاق بالثورة وتوليه القضاء

يحكي لنا الشيخ الطاهر مهدي أحد أقارب الشهيد قائلا:"بعد اندلاع الثورة وقع الشيخ بين خيارين إما أن يلتحق بالثورة أو يلتحق بجامعات أخرى في مصر وسوريا لكنه اختار الالتحاق بالثورة"[2] فانخرط في جبهة التحرير الوطني سنة 1957م ليعين كمراقب تعليم القرآن في ماي 1958م[3] وعند عودته إلى عرش البراكتية كان يقدم دروس للشباب وكان تفكيره عصري ومغاير للفقهاء عين في نوفمبر 1958م قاضي الناحية الرابعة كان يعمل في قضايا الزواج منها عدم زواج المرأة قبل أن تكمل عدتها وكان قاضي مسؤول عن القسمات[4].

1- سامية ديفل: المرجع السابق، ص89.
2- الطاهر مهدي: مقابلة أجريت مع المجاهد أحد أقارب الشهيد أحمد بركات، يوم 10 فيفري 2015م، بمقر متحف المجاهد، المسيلة: الساعة10:28.
3- سامية ديفل: المرجع السابق، ص89.
4- الطاهر مهدي: المرجع السابق.

أما عن استشهاده فيحكي لنا الشيخ الطاهر مهدي أحد أقارب الشيخ قائلا: "استشهد الشيخ أحمد بركات حوالي1960-1961م بنقاوس، لم يتزوج الشيخ ولم يترك آثارا تذكر والمعلومات عنه قليلة[1] وقد أطلق اسمه على إحدى المساجد بأولاد دراج[2].

1- الطاهر مهدي: المرجع السابق.
2- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد أحمد بركات.

6- طيايبة الحاج

ولد الشهيد طيايبة الحاج في 2-4-1928م بالمعاضيد[1] في عرش معروف بالبأس والأنفة والبطولة عائلته معروفة على العام والخاص و كان والده آنذاك الرجل المسموع ذو الهيبة بالأخص عند أهل الشرق الجزائري نظرا لترحاله ومعارفه أدخله للكتاتيب وهو صغير ليحفظ أجزاء من القرآن الكريم ثم حوله إلى زاوية رأس الواد ثم أدخله المدرسة الفرنسية ببرج بوعريريج ليتحصل على السادسة ابتدائي سنة 1940م ثم التحق بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة حيث درس على يد مشايخ جمعية العلماء المسلمين منهم الشيخ العقبي والبشير الإبراهيمي ثم التحق بجامع الزيتونة سنة 1947م و تحصل على الليسانس[2].

التحاقه بالثورة وتوليه القضاء

بعد عودته إلى الوطن أرسل من قبل قيادة الولاية الأولى لإشراف على انطلاق الثورة بجبال المعاضيد وضواحيها القسمتان الثالثة والرابعة سنة 1956م فهو معروف لدى جميع المجاهدين في دائرة أولاد دراج، كل المخابئ مر عليها وكل ما خفي من الثورة يعلمه وينسق بين السياسيين والفدائيين والمسبلين، عمل مع الشهيد علي النمر وبوعجاجة و بعض من مسؤولي النواحي والمناطق.

استشهد الشيخ طيايبة الحاج في معركة ببوطالب سنة 1962م رحم الله الشهداء[3].

1- من وثائق منظة المجاهدين: السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريري الكبرى لولاية المسيلة 1954-1962م، المصدر السابق.
2- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة الشهيد طيايبة الحاج.
3- سامية ديفل: المرجع السابق، ص80.

7- القاضي محمد الدراجي ميهوبي

محمد الدراجي أحد الأعلام الذين مارسوا مهنة القضاء أثناء الثورة التحريرية المجيدة بمدينة المسيلة المولود ببلدية عين الخضراء وقدم الكثير من التضحيات الجسيمة من أجل تحرير الجزائر.

هو محمد بن محمد ميهوبي المدعو بمحمد الدراجي بن محمد لمبارك بن السعيد وبن فاطمة قداش[1]، ولد العلامة محمد الدراجي ميهوبي بقرية أولاد سيدي أحمد بن بلقاسم سنة 1906م ببلدية عين الخضراء[2] المسماة بالزاوية قديما، المشهود لها بالكرم و علمائها المتمكنين من حفظ كتاب الله والعلوم الشرعية[3] عائلته من أسرة فقيرة تعتمد في معيشتها على الفلاحة وكانت لها صلة بالعلم، أبوه معلم قرآن وعلى يده حفظ محمد الدراجي القرآن وعمره 15 سنة، كما كان والده معروف بحفظه للقرآن الكريم و تحفيظه لأبناء الأمة واهتم كثيرا بكتابة المصحف و العناية بالرسم الثماني و الخط الجيد كل ذلك كان له تأثير في تكوين شخصية ابنه محمد الدراجي.

بعد حفظه للقرآن الكريم على يد والده التحق الشيخ محمد الدراجي بالزاوية العثمانية بطولقة لمتابعة دراسته في الفقه الإسلامي واللغة العربية طيلة 06 سنوات متتالية، تمكن خلالها من الحصول على رصيد لا بأس به من العلم والمعرفة[4].

1- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة المجاهد محمد الدراجي ميهوبي.
2- عين الخضراء: بلدية تقع في الركن الشرقي لولاية المسيلة يحدها شمالا بلدية برهوم ومقرة شرقا دائرة بريكة، جنوبا بلدية مسيف وغربا أولاد عدي لقبالة.
3- عبد الكريم حمديني: العلامة الشيخ محمد الدراجي ميهوبي، بحث مطبوع تحت إشراف لجنة مسجد ابي بكر الصديق، عين الخضراء، 2015م، ص02.
4- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة المجاهد محمد الدراجي ميهوبي.

لم يكتفي الشيخ بما تحصل عليه والتحق بمدينة قسنطينة ليواصل تعليمه بالجامع الأخضر الذي كان يشرف عليه الإمام عبد الحميد بن باديس حيث تتلمذ على يده لمدة أربع سنوات من الجهاد والمثابرة، حيث تحصل على شهادة الإمامة والتدريس، حيث أمره الإمام بن باديس للقيام بمهمة التدريس بجامع سيدي قنوش بقسنطينة حيث درس لمدة 03 سنوات، ثم عين عريفا بالمدرسة على الطلاب الوافدين من منطقة الحضنة كبريكة وأولاد دراج والمسيلة وشهد له الجميع بغزارته العلمية[1] بعد المدة التي قضاها بقسنطينة لمواصلة الدراسة والتعليم، هاجر إلى جامع الزيتونة بتونس مع بعض الطلبة إلا أنه لم يمكث طويلا حتى عاد إلى قسنطينة، فكلفه الشيخ بن باديس مرة ثانية بالإمامة والتدريس بمسجد سيدي قنوش، ولقدرته الواسعة في التبليغ ومهارته في التدريس تم تحويله إلى عدة مدارس منها مدرسة سيفرس ضواحي قسنطينة ثم مدرسة سيدي عيش ببجاية ثم بمدرسة أورير أحجاجا بالبويرة إلى عدة مدارس أخرى[2]، وأخيرا استقر بمسجد اينوغيسن بالأوراس الذي طال المقام بطلب من السكان لمدة 20 سنة، كون خلالها علاقات وطيدة وجيدة مع رواد الحركة الوطنية بمنطقة الأوراس، فكان على علاقة جيدة وصلة وثيقة بالمجاهد مصطفى بن بولعيد، وكان الشيخ من الشخصيات التي مازجت بين العمل السياسي و الإصلاحي، حارب البدع والخرافات ونشر الفضيلة والأخلاق، وقام يبعث الروح الوطنية في نفوس المواطنين، وكان يتمتع بكثير من الحكمة والتبصر[3].

1- كمال بيرم: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص129.
2- عبد الكريم حمديني: المرجع السابق، ص ص4-5.
3- الطاهر يحياوي: المرجع السابق، ص102.

لم يتوقف نشاطه منذ 1934م إلى أن وفاه الأجل المحتوم، حيث كان مناضلا في حزب الشعب، وكان إلى جانب وظيفته كمدرس يقوم بجمع الأسلحة وتكوين خلايا النضال وتحسيس الأمة بضرورة الجهاد ومحاربة الاستعمار بكل الوسائل المادية[1].

مع بداية التحضير للثورة من طرف مصطفى بن بولعيد بمنطقة آريس وخاصة في قرية الحجاج التي كان يشرف عليها الشيخ محمد الدراجي والتي كانت مهد طلاب العلم والمعرفة لأبناء المنطقة، وبالضبط سنة 1947م أسندت له مسؤول خلية قرية الحجاج فكان نهارا يقوم بالتدريس، وليلا يعقد جلسات للشرح والتحسيس وقراءة البيانات والمناشير التي تصدر من طرف الحركة الوطنية، وكان يقوم بفض المنازعات والخصومات وإعطاء الحقوق لأصحابها.

انخراطه في الثورة التحريرية وتوليه القضاء

عند اندلاع الثورة المظفرة بقي يزاول عمله كإمام ومدرس ومنشط ومشارك بانطلاقها بالأوراس، ومع انطلاق أول رصاصة بجبال الأوراس أحست فرنسا بالأوجاع والضربات في الأيام الأولى من طرف المجاهدين البواسل، هاجمت قرية الحجاج وأحرقت بيوتها وتهجير سكانها وألقي عليه القبض في 14 نوفمبر 1954م، غير أن مدة سجنه لم تدم طويلا، وعند خروجه من السجن[2] انتقل الشيخ إلى عدة مدارس بأمر من جمعية العلماء إلى غاية 1954م، عاد إلى مسقط رأسه بعين الخضراء وكلفه النظام برئاسة اللجنة المحلية بعين الخضراء[3].

1- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة المجاهد محمد الدراجي ميهوبي، المرجع السابق.
2- عبد الكريم حمديني: المرجع السابق، ص5.
3- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة محمد الدراجي ميهوبي، المرجع السابق

بعد عودته إلى عين الخضراء كلفه النظام بالإشراف على لجنة العدالة و التحكيم على مستوى الناحية الرابعة ثم أسندت له وظيفة القضاء على مستوى القسمة الثالثة واستمر في عمله النضالي إلى نهاية الثورة[1].

في سنة 1963م التحق الشيخ بمسجد آريس بباتنة كإمام وواعظ إلى غاية شهر مارس، حيث توفي الشيخ يوم 05 مارس 1963م[2] وهو ذاهب إلى العمل بمحكمة نقاوس في حادث مرور مؤلم بمكان يسمى جسر رقم 12 ما بين مدينتي بريكة ونقاوس، نقل جثمانه إلى مسقط رأسه ودفن بمقبرة الشجيرات بعين الخضراء في جو مهيب حضرته عائلته وجميع سكان المدينة وأصدقاؤه وتلاميذه[3].

1- من وثائق مديرية الشؤون الدينية: نبذة تاريخية عن حياة محمد الدراجي ميهوبي، المرجع السابق.
2- من وثائق منظمة المجاهدين بالمسيلة: نبذة تاريخية عن حياة المجاهد محمد الدراجي ميهوبي، المصدر السابق.
3- عبد الكريم حمديني: المرجع السابق، ص05.

8- القاضي محمد دركاش

هو الشيخ علي بن المبروك، ولد سنة 1904م بمنطقة أولاد عدي لقبالة بقرية الشرفة، وتذكر زوجته مرزاقة عبدي أن أمه رأت في المنام قبل حملها به أنه أقيم حفل كبير فأتت فرمت بنطاقها في وسطه فقيل لها : واحد وحده. قالت لاغيره، قيل لها: لاغيره أعطيناك مصباحا ينير عليك فاكتفي به[1].

نشأ الشيخ في حضن والديه، بدأ تعليمه الأول في مسجد بن ديفل، من والده الذي كان حريصا على تعليم ابنه وتحفيظه القرآن الكريم، ولما تعلم وأخذ من القرآن بحظ وافر[2] بعثه والده إلى معهد عبد الحميد بن باديس، حيث توجه محمد دركاش إلى مدينة قسنطينة وتتلمذ على يد الإمام عبد الحميد بن باديس ومكث هناك يطلب العلم ويحصله إلى أن شاءت الأقدار ويمرض والده، فأرسلت له رسالة من أهله يخبرونه بمرض والده فعاد مسرعا فتوفي والده ومكث مع أهله مدة شهر، ثم عاد إلى ديار العلم لاستزادة التحصيل[3]، ثم رحل الشيخ محمد دركاش إلى جامع الزيتونة لينهل من العلوم ويطلع على أمهات الكتب ويتعلق على مشايخه، عاد بعد ذلك إلى مسقط رأسه حاملا من الزاد العلمي والمعرفي ما تقر به العين، لأنه اطلع بجامع الزيتونة على مختلف

العلوم والفنون وعلى رأسها علم الفقه حيث يقول: "وفي استطاعتي أن نتولى بحيطة الفتوى لأنني مارست علم الفقه اثنا عشر عاما وأدركت منه ما تقر به العين"، وبعدها غير الشيخ لقبه من نقاش إلى دركاش ولا يوجد خبر أكيد يؤكد ذلك[4]،حيث أرسل له الجيش 60 جنديا يترأسهم سي علي النمر يخبرونه

1- سامية ديفل: المرجع السابق، ص50.
2- حليمة علي صوشة الجمعي: بحث حول أعلام المنطقة: أحمدي نويوات، محمد دركاش، عيسى بن المنور علي صوشة، شعبة أولاد عدي لقبالة، 2011-2012م، ص18.
3- سامية ديفل: المرجع السابق، ص50.
4- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص18-19.

بضرورة الانضمام إلى جيش التحرير، حيث تم وضع اللبنة الأولى للتنظم الثوري بقرية الشرفة، وقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام، وعين الشيخ دركاش قائدا للجيش ومسؤولا عن القرية واستمر في عمله سنة كاملة حتى أصابه مرض ألزمه الفراش فبقي إخوانه يباشرون أعمالهم، وفي هذه المرحلة كان يتردد عليه مجموعة من رجال الطلبة وعلى رأسهم[1] الشيخ الشيخ عيسى بن المنور علي صوشة والحاج أحمد لخضر عميش والشيخ رابح بن الطيب علي صوشة وغيرهم هؤلاء جميعا كانوا علماء وحاملين لأعداء الثورة في القرية[2].

التحاقه بالثورة وتوليه القضاء

في سنة 1958م من شهر رمضان أمره النظام بأن يحل المشاكل الشعبية بصفة شرعية مع لجنة أولاد قسمية فعمل ذلك حتى جاء دور القضاء، وفي شهر رمضان من تلك السنة أمره النظام بأن يتوجه إلى القرى واعظا ومرشدا فامتثل لذلك مدة 11 شهرا، وبقي الشيخ يؤدي مهامه من فتوى وحل النزاعات ومهام أسندت إليه من قبل النظام والتنقل من مكان لآخر[3].

في سنة 1961م اتجه العلامة إلى قرية المحاميد لتعليم الدروس العلمية، و بعد رحيل المركز العسكري الفرنسي من قرية أولاد قسمية جاءته رسالة من قاضي القسمة يوم 04 أفريل يأمره فيها بالتحول من قرية المحاميد[4].

أدرك الشيخ محمد دركاش حاجته للأولاد فتزوج 03 مرات ولم يشأ الله أن يكون له أولادا[5]، لقد كان الشيخ محمد مضيافا يقصده الناس من كل مكان

1- سامية ديفل: المرجع السابق، ص ص51-52.
2- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص20.
3- سامية ديفل: المرجع السابق، ص52.
4- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص21.
5- سامية ديفل: المرجع السابق، ص50.

للإستفسار في الدين والرقية، وفي ذلك الوقت ظهر خصام شديد بين دوار الشرفة ودوار أولاد قسمية حول الماء، فأخذ الشيخ على إثرها إلى السجن بولاية البرج ومكث فيه ثلاثة أشهر فأخرجه أولاد حناش بكفالة ولما سئل عن عمله في السجن قال:أؤم المصلين وأعظهم وأعلمهم[1].

كان الشيخ محمد مرجعا لأهل قريته في المسائل الفقهية وحل النزاعات و والمسائل العالقة من صلح وارث وعقود، كما كان يؤم المصلين في التراويح[2]، حيث كان يمضي كل نهاره في المطالعة والكتابة، ويمضي ليله في تلاوة القرآن والصلاة، وكان الشيخ يؤخذ من مكان إلى مكان للفصل في النزاعات والخصومات التي كانت تقع بين الناس.

بعد اندلاع الثورة التحريرية التي عمت جميع أرجاء الوطن وغاصت في أعماق القرى والمداشر ومنها قرية الشيخ دركاش، ونظرا للمكانة العالية التي[3]

كان يحوزها من بين أهل قريته بفضل العلم والمعرفة كان هو المقصود من قبل جيش التحرير الوطني[4].

سجن محمد دركاش عدة مرات، حيث سجن في يوم 07 ماي 1957م وكذا في يوم 15 أكتوبر سجنه الاستعمار مدة 15 يوما، وفي يوم 18 مارس 1960م سجنه الاستعمار 20 يوما في المركز العسكري بن صوشة، وعندما رجع ألقي عليه القبض من قبل العسكر بمركز الاثنين وسجنوه في السيلون 04 أيام واقفين في الماء[5].

1- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، 19.
2- سامية ديفل: المرجع السابق، ص51.
3- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص20.
4- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص20
5- سامية ديفل، المرجع السابق، ص ص52-53.

بعد أن أخذت الجزائر استقلالها وحريتها واستقرارها قرر الشيخ محمد دركاش الذهاب إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج وإتمام أركان الإسلام وذلك في سنة 1967م.

بعد عودته من الحج لزم الشيخ بيته وبقي يزاول نشاطاته المختلفة من قراءة القرآن والتنقل من مكان إلى مكان للفتوى، حيث مرض الشيخ مدة سبع أسابيع حيث تنقل من طبيب إلى طبيب ولم يعرف تحديدا مرضه إلى أن توفي سنة 1979م، ولم يترك مؤلفات إذ كان يقضي جل وقته في الإصلاح، الإمامة والفتوى، باستثناء بعض المخطوطات التي هي عبارة عن رسائل معينة[1].

1- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص23.

9- القاضي عمر المعتوق

الشيخ عمر المعتوق كان قاضيا أثناء الثورة التحريرية ولم نتعرف على الشيخ أكثر إلا بعد مقابلة ابنه عبد المجيد المعتوق الذي وافانا بمعلومات عن والده حيث كتب لنا عن حياته ونضاله ودوره في الثورة التحريرية مايلي:

ولد الشيخ عمر معتوق خلال سنة 1904 بدوار المعاضيد[1] الذي كان تابعا آنذاك لبرج بوعريريج تربى في حضن والده الشيخ أعمور شيخ زاوية لعوينات الواقعة بتراب بلدية المعاضيد سابقا وتتبع حاليا بلدية أولاد عدي لقبالة.

فتح والده زاويته لطلب العلم والقرآن وإيواء الفقراء والمساكين،وقد ذاع صيته وتوسعت شهرته حتى بلغت منطقة زمورة ببرج بوعريريج ومنطقة القبائل الصغرى كبني عباس مثلا، حيث كان له أتباع يقصدونه في المناسبات الدينية وغيرها يعقدون مجالس الذكر وحلقات التسبيح، وقد عاش الشيخ عمر المعتوق صباه في زاوية أبيه حيث تعلم شيئا من القرآن ومبادئ الفقه الإسلامي وبعد أن شب لم تسعه زاوية أبيه فانتقل إلى منطقة القبائل، فانكب على حفظ القرآن الكريم متابعا دروس العربية والفقه الإسلامي في مختلف الزوايا في منطقة أقبو كزاوية شلاطة وزاوية سيدي يحي أحمودي وقلعة بني عباس، تحصل على نصيب محترم من العلوم والمعارف وتاقت نفسه إلى المزيد، ثم انتقل إلى معهد بن باديس بقسنطينة حيث تتلمذ على يد هذا الأخير بالجامع الأخضر وسيدي قموش وذلك خلال سنة 1938-1939م، فأظهر قدرة وتحكما في معظم[2]

1- من وثائق مديرية المجاهدين: نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، المجاهد عمر المعتوق، المسيلة 17 مارس 2015م.
2- عبد المجيد معتوق: مقابلة أجريت مع ابن القاضي عمر المعتوق، بمقر منزله بالمسيلة، يوم 16-02-2015م، الساعة 10:00 صباحا.

المعارف والعلوم الإسلامية كاللغة العربية بنحوها وصرفها وبلاغتها وآدابها ماما إلماما واسعا بالفقه الإسلامي، مما أهله بعد الإلمامة والوعظ والإرشاد والإفتاء ومعالجة قضايا المجتمع، فكان محجا لسكان منطقة الحضنة في كل ما يتعلق بقضاياهم من حلال أوحرام وفتوى وتوثيق المعاملات كعقود البيع والشراء وفض الخصومات والتسوية بين المتنازعين سواء كانوا أفراد أو جماعات.

استدعي الشيخ عمر المعتوق لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية في بداية الحرب العالمية الثانية، وقد أداها في فرنسا وفي مدينة ليل بالذات، وهناك قام بدعوة المجندين الجزائريين وحثهم على التسمك بدينهم ولغتهم ووطنهم مبينا لهم أنهم ينتمون لثقافة وحضارة عريقين، وشعب ووطن يختلف تماما عن فرنسا وحضارتها، مما جعل القيادة العسكرية تسلط عليه أعينها وتراقب نشاطه الدعوي الذي جعله يتعرض للعقاب من حين لآخر.

عاد الشيخ عمر المعتوق إلى قريته المعاتيق بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية، وكان الوطن يعج بفعل الاستعمار بالطرقية والخرافات والآراء الهدامة المسيئة للإسلام الممجدة لكثير من الأحيان لفرنسا، وأمام هذه المواقف المثبطة والرؤى الانهزامية من أعوان فرنسا وأنصارها، برزت نخبة آلت على نفسها حمل مشعل الوطنية والإسلام ودعت إلى اليقظة من السبات، فكان من مؤسسو الحركة الوطنية مع رجال الدين المتشبعين بالقيم الإسلامية الصحيحية، والروح الوطنية العالية في مقدمة الاستنهاض واستعادة الوعي الشعبي المفقود بفعل الدجل والخرافات وإشاعة روح الانهزام، فكان رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتلامذتها وعلى رأسهم إمامها عبد الحميد بن باديس رحمه الله في[1]

1- عبد المجيد معتوق: المرجع السابق.

طليعة المجاهدين باللسان والقلم، ومحاربة الجهل والفساد والانحراف.

وهكذا توزع أعضاء الجمعية وتلامذتها وأنصارها عبر الوطن رغم القيود المسلطة عليهم، فكان الشيخ عمر المعتوق واحدا من تلاميذ جمعية العلماء تولى التدريس والإمامة في كل من عين البيضاء"الحراكتة"، ثم قرية تويرة ببرج الغدير وأخيرا قرية المعاتيق.

التحاقه بالثورة وتوليه القضاء

التحق الشيخ عمر المعتوق بالثورة في بداية 1956م كمجاهد في جيش و جبهة التحرير، وذلك في القسمة الثالثة من الناحية الرابعة المنطقة الأولى، الولاية الأولى، وبعد مؤتمر الصومام 1956م الذي هيكل الثورة وقسم الوطن إلى 06 ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، وأسس ما يشبه قطاعات و زاوية بمفهوم الثورة ومنها القضاء عين الشيخ لما يتمتع به من ثقافة إسلامية ومعرفة بالفقه الإسلامي وأحكامه قاضيا في جيش وجبهة التحرير الوطنيين بالناحية الرابعة من المنطقة الأولى، الولاية الأولى، وقد أدى الشيخ مهمته الجهادية أثناء الثورة التحريرية بكل كفاءة واقتدار فكان محل تقدير وإعجاب مسؤوليه في سلك القضاء من أمثال المرحوم يوسف يعلاوي والشهيد أحمد بركات والمسعود بن عبيد.

وفي يوم 04 ماي 1961م ألقي عليه القبض في معركة بجبال المعاضيد، وبعد الاستنطاق والتعذيب حوكم صوريا بالمحكمة العسكرية بسطيف وأودع سجن قصر الطير الشهير إلى أن جاء الاستقلال وأطلق سراحه من نفس السجن يوم 06 أفريل 1962م، وعاد بعدها إلى الإمامة والوعظ والإرشاد بجامع المعاتيق بتعيين من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والحبوس آنذاك، ثم عين[1]

1- عبد المجيد معتوق: المرجع السابق.

كإمام في مسجد بدر بحي 500 مسكن بالمسيلة خلفا للمرحوم الشيخ بن عثمان أحد أئمة المسيلة الكبار إلى أن تقاعد في حدود سنة 1980م.

توفي الشيخ عمر المعتوق بقرية المعاتيق رغم إقامته بمدينة المسيلة ذلك أنه ذهب في زيارة قصيرة إلى أخويه صحيحا معافى فوافاه الأجل يوم 20 أوت 1989م وهو اليوم المصادف ليوم المجاهد، وقد تمنى في حياته أن يموت ويدفن بمقبرة سيدي الشريف بقرية المعاتيق وكان الأمر كذلك رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه[1].

1- عبد المجيد معتوق: المرجع السابق.

10- الشيخ القاضي عيسى بن المنور علي صوشة

كان الشيخ كغيره من قضاة مدينة المسيلة أثناء الثورة التحريرية إلى جانب دوره الفعال في الثورة التحريرية.

هو عيسى بن المنور بن دحمان وبن علجية ولد سنة 1912م بقرية الطلبة بلدية أولاد عدي لقبالة[1]، نشأ الشيخ عيسى بن المنور في بيئة قرآنية، حيث تلقى الحروف الأولى على يد والده الشيخ المنور، ثم توجه بعدها إلى مسجد القرية لحفظ القرآن الكريم على يد الشيخ السي ساعد بن موسى التاهمي، ولما بلغ سن العاشرة توجه به والده إلى زاوية الشيخ بعين ولمان ولاية سطيف مكث بها حتى تخرج منها حافظا لكتاب الله، وبعد ذلك توجه إلى زاوية الربيعيات بولاية برج بوعريريج للنهل من علوم القرآن، ثم عاد إلى قريته وبعدها إلى قرية الشرفة أين تتلمذ هناك على يد الشيخ عمار أحمد نور في جامع الزيتونة.

بعدما عاد إلى القرية طلب منه أهلها وبإجماعهم تدريس القرآن الكريم و تحفيظهم أبناء الطلبة وقام إلى جانب ذلك بإمامتهم في الصلاة وإقامة صلاة التراويح والجنائز وعقود الزواج، كما كان الشيخ من قراء ومشتركي مجلة البصائر، وكان مرجعا للفتوى في مسائل الشرع، لم يعترف بفرنسا ولا بسلطتها على أهلها، كما كان الشيخ بمثابة طبيب بالمنطقة إلا أنه وخلال الثلاثينات تعرض رفقة مجموعة من أبناء عرشه على غرار بقية أبناء الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي لمدة سنتين ليعاد تجنيده مرة ثانية خلال الحرب[2] العالمية الثانية إلى غاية 1943م، حيث أخذ إلى جبهة القتال في فرنسا ثم ايطاليا ثم إلى بلاد الشام.

1- من وثائق مديرية المجاهدين بالمسيلة: نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، الشهيد عيسى بن المنور علي صوشة، المسيلة 17 مارس 2015م.
2- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص ص30-32.

دوره في الثورة التحريرية وتوليه القضاء

كان الشيخ واحد من أبناء المنطقة الحاملين لهمومها الثائرين في وجه الاحتلال ففي أواخر سنة 1955م قصد جيش التحرير الوطني حوالي 60 جندي من بينهم العربي التبسي منزله باعتباره شيخ القرية وكبير الدوار[1].

يذكر لنا المجاهد عمار عطوي مسؤول ناحية المجاهدين بأولاد دراج قائلا:" في يوم 28-09-1955م عين الشيخ رئيسا للجنة الخماسية، وكان منزله مركز عبور للمجاهدين"[2]

مثل الشيخ دعما كبيرا للثورة التحريرية وتركز دوره في القضاء فكان بمثابة المستشار الشرعي في الأحكام التي تصدرها الثورة في حق العملاء والمتماطلين في أداء الدور المنوط بهم، تميز الشيخ بالتشدد كما تميز بالسماحة.

بعد النضال والكفاح ومساندة الشيخ لجيش التحرير الوطني اكتشف الاستعمار أمره في أواخر 1955م، فأحرق القرية بما فيها بيته الذي كان يحوي مكتبة تزخر بكم كبير من الكتب، وساقوا الأهالي إلى منطقة معزولة تعرف بالجرف واغتالوا الشيخ هناك مرتين: في الأولى كان هناك شيخ يدعى علي بن الساسي الذي كان يعمل في صفوف فرنسا لصالح الثورة وتزويد الثوار بالسلاح و المتفجرات فوصلته رسالة من أحد الحاقدين باسم الشيخ نصها:" علي بن الساسي يقتل". فاعتقله وعذبه بالكهرباء ثم أطلقوا صراحه إلى أن وشى به أحدهم مرة أخرى فأعادوا اغتياله وفجروا بيته وعذبوا زوجته أشد عذاب و قاموا بأخذه إلى معتقل الجرف ثم نقل إلى المعاضيد[3] يتحدث عمار عطوي قائلا "لقد

1- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص32.
2- عمار عطوي مسؤول ناحية المجاهدين بأولاد دراج: مقابلة أجريت معه بمقر منظمة المجاهدين، يوم 12-04-2015م الساعة 10:30صباحا
3- حليمة علي صوشة الجمعي: المرجع السابق، ص33-34.

تعرض الشيخ إلى شتى أنواع العذاب والأذى وبعد الاستنطاق تم إعدامه ولم يعرف مكان دفنه إلى اليوم"[1].

1- عمار عطوي: المرجع السابق.

11- الشيخ المجاهد القاضي محمد السعيد بكري

هذا الذي لا يزال يعاصر الحياة من بين القضاة الآخرين إنه المجاهد و القاضي محمد السعيد بكري الذي استقبلنا رفقة زوجته في بيته الكائن بحي جعافرة بالمسيلة يوم الاثنين 12-01-2015م وخصنا بما لاتزال تحتفظ به ذاكرته رغم مرضه في ذلك الوقت شفاه الله وعافاه قائلا:" أصبحت عاجزا عن استرجاع الكثير من الأحداث ولكنني سأحاول أن أوافيكم ببعض ما تحتويه ذاكرتي عن حياتي، ودراستي وجهادي وبعض القضايا التي فصلت فيها".

ولد الشيخ بكري محمد السعيد يوم 15 جانفي 1927م ببلدية الجرف ولاية المسيلة، تلقى تعليمه بأحد أعرق الزوايا في الجزائر وهي زاوية الشيخ بوداود بمنطقة أقرم دائرة أقبوا، ولاية بجاية[1] التي انتقل إليها رفقة والده سنة 1947م و تعلم فيها على مدار 04 سنوات القرآن الكريم، وتلقى تعليما يحتوي على منهاجا متكاملا من العبادات والمعاملات والبيوع والإيجار حسب السنوات، ثم صار مدرسا بها لأصول الفقه و تحديدا علم المواريث، و بقي هناك إلى غاية 1957م أين غادر المنطقة بترخيص[2].

دوره في الثورة وتوليه القضاء

كان الشيخ بكري محمد السعيد عند إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م مدرسا لعلم المواريث بزاوية أقبوا في مجال الفقه، وأمام توسع الثورة و انتشارها قن2رر العودة إلى المسيلة سنة 1957م، حيث بدأ نشاطه الجهادي ضد[3]

1- محمد السعيد بكري: مقابلة أجريت معه في منزله الكائن بحي جعافرة يوم السبت 12-01-2015م، الساعة 10:15 صباحا.
2- الطيب بوداود: مجاهدون منسيون،الشروق، العدد 4543، يوم السبت 01 نوفمبر 1014م.
3- محمد السعيد بكري: المصدر السابق.

الاستعمار الفرنسي وكانت له عدة اتصالات مع قادة الثورة أمثال مصطفى بن بولعيد والعقيد عميروش.

أما عمله في مجال القضاء فيتحدث بكري قائلا: "توليت القضاء لمدة 04 أشهر بحمام الضلعة رفقة سي علي بن عمار وديلمي الزغود"، أما عن القضايا التي فصل فيها فتنوعت بين قضايا ذات الصلة بتقسيم التركات وأملاك عقارية وأراضي، ومن بين هذه القضايا قضية نزاع حول الأرض حيث يذكر لنا الشيخ أنه كانت هناك قطعة أرض يملكها ثلاثة بنات وقد حاول الرجل الذي يعمل في هذه الأرض الاستيلاء عليها فأحضر عقد للبيع ووقعت عليه واحدة من البنات فقط وادعى أنه اشتراها، فرفعت البنتان شكوى فتم الفصل في هذه القضية من طرف الشيخ بكري، وحضر معه كل من بريكي علي وجدي الديلمي، فتم فسخ عقد البيع وإرجاع الأرض إلى البنات.

لقد شكل بكري محمد السعيد خطرا على السياسة الفرنسية بالجزائر، مما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى مواجهته حيث ألقت عليه القبض وسجنته في معتقل بن صوشة بأولاد دراج في المسيلة لمدة 22 يوم.

ويروي لنا الشيخ بكري أنه كان معه في المعتقل كل من طبي العيد وبن فطيمة المبروك والطاهر نور رحمهم الله، وكان يتم نقلهم من المعتقل إلى سلمان يعملون في انجاز لبن البناء التي تصنع من الطين، وعند خروجه من المعتقل وقف بين خيارين إما التجنيد في صفوف الجيش الوطني أو تعليم الصبيان فاختار التعليم وقد درس مدة 27 سنة[1].

1- محمد السعيد بكري: المصدر السابق.

أما عن مشواره بعد الاستقلال فقد درس في تارمونت، الجرف سنة 1967م، سالمان 1969م، مدرسة عبد الحميد بن بادس بالمسيلة 1970م-1917م، مدرسة البنات، مدرسة بن الصديق السعيد 1974م، مدرسة الرجم في ناف كلاس المسيلة، وأخيرا مدرسة الجعافرة أواخر الثمانينات أين استقر هناك إلى الآن[1].

1- محمد السعيد بكري: المصدر السابق.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لأعلام القضاء في الثورة التحريرية بنواحي المسيلة نخلص إلى النتائج الآتية:

– أن القضاء قبل مؤتمر الصومام كان حتمية إستراتيجية مضادة للاستعمار وأن الهدف منه هو كسب الشعب الجزائري والتفافه حول الثورة التحريرية وإفشال كل المخططات الاستعمارية واستطاعت زعزعة النظام القضائي الفرنسي الذي لم يجد أمامه من وسيلة سوى اللجوء الى أساليب الردع والقمع وقد استند القضاء الى ثلاث مرجعيات أساسية هي: الشريعة الإسلامية، بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام.

– أن الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة أقامت تشريعا في القرى والمداشر لمواجهة القوانين الفرنسية الجائرة ومحاكمها التسلطية ووضعت عليه رجالا ومجاهدين تقاة يحترمهم الشعب ويأتمرون بأوامر الثورة

– أن منطقة المسيلة كغيرها من مناطق الجزائر كانت موطن ثلة من المجاهدين تولوا مهمة القضاء أثناء الثورة التحريرية بهدف نشر العدالة والقضاء على كل العوامل التي تساهم في التفرقة بين الجزائريين ولم شملهم وجعلهم يلتفون حول ثورتهم.

– أن أعلام القضاء في الثورة التحريرية بمنطقة المسيلة ساهموا مساهمة فعالة في القضاء على مبادئ النظام القضائي الاستعماري و إحلال محله نظام

قضائي جزائري عادل وقد قام هؤلاء بحل النزاعات والخصومات بين المواطنين وكانت أحكامهم نافذة ومقبولة لدى كل من يقف أمامهم لدرجة ثقافتهم.

– ساهم هؤلاء القضاة في استرجاع الشخصية الوطنية والهوية الثقافية للشعب الجزائري وعملوا على إحياء تراثه الثري وماضيه المجيد والخروج من حالة الجمود والتخلف والجهل لأنهم كانوا ذوي ثقافة متنوعة فقد كان منهم الأئمة و المعلمين و الصحفيين وغيرهم.

وفي الأخير مهما تكن قيمة النتائج التي توصلنا إليها فإن الموضوع لا يزال بحاجة إلى دراسات أعمق.

ونختم عملنا هذا بقوله تعالى:"

[*وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ*]

(169) سورة آل عمران.

الملاحق

الشيخ المجاهد القاضي عمر المعتوق

صورة سلمت لنا من طرف ابنه عبد المجيد المعتوق

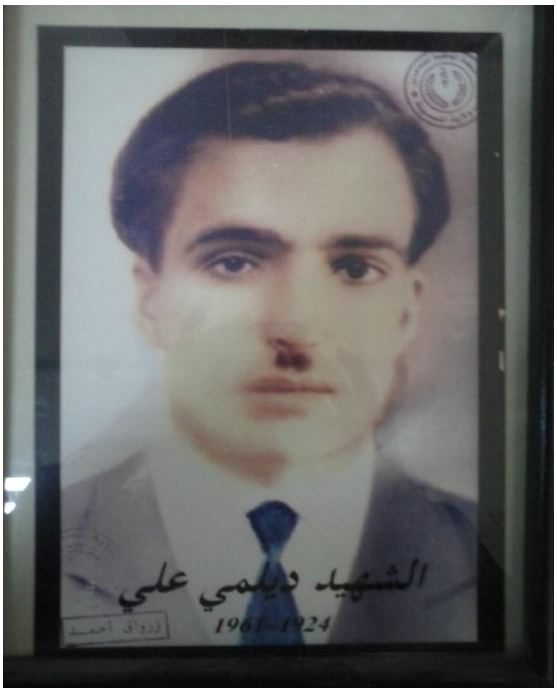

الشهيد ديلمي علي

صورة التقطت من متحف المجاهد بالمسيلة.

الشهيد أحمد بركات

صورة التقطت من متحف المجاهد بالمسيلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين
مديرية ولاية: المسيلة
رقم البطاقة: 51

نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني
والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني
28200202

(المرسوم التنفيذي رقم 93-131 المؤرخ في 16 جوان 1993)
إشارات خاصة بأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني

الإسم:	عمر	المدعو:	/
اللقب:	معتوق		
تاريخ ومكان الإزدياد:	1904	المعاطرة	
إبن:	عمر	و:	ام الخير
أعترف له بصفة العضوية في:	ع.ج.ت.و		
من:	12/1958	إلى:	1957
من طرف اللجنة:	تصحيح العضوية بالمسيلة		
تاريخ الإستشهاد:	/		
حرر في:	المسيلة	بتاريخ:	2015/03/17

فدائي من: / / إلى: / /
مسبل من: / / إلى: / /
سجين من: 1961/05/04 إلى: 962/04/06
دائم من: / / إلى: / /
مجروح في: //

تنبيه هام

مادة 11 من مرسوم 37/66 بتاريخ 1966/2/2 أن الذي يزور عمدا هذه البطاقة أو يدلي للجنة بتصريحات غير صحيحة أو يقدم شهادات مزورة يعاقب أمام المحاكم و يعاقب طبقا لتركيبات قانون العقوبات.

الإسم واللقب بالأحرف اللاتينية
MATOUG AMAR

(الختم والتوقيع)
رئيس مكتب المنح

نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجيش التحرير الوطني لعمر المعتوق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين
مديرية ولاية: المسيلة
رقم البطاقة: 314

نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني
والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني
28301075

(المرسوم التنفيذي رقم 93-131 المؤرخ في 16 جوان 1993)
إشارات خاصة بأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني

الإسم:	عيسى	المدعو:	/
اللقب:	علي صوشة		
تاريخ ومكان الإزدياد:	1912	إحدى الغياظة	
إبن:	لمنور	و:	على صوشة العجة
أعترف له بصفة العضوية في:	المنظمة المدنية		
من:	1956	إلى:	1960
من طرف اللجنة:	المسيلة		
تاريخ الإستشهاد:	1960		
حرر في:	المسيلة	بتاريخ:	2015/03/17

فدائي من: / / إلى: / /
مسبل من: / / إلى: / /
سجين من: / / إلى: / /
دائم من: / / إلى: / /
مجروح في: / /

تنبيه هام

مادة 11 من مرسوم 37/66 بتاريخ 1966/2/2 أن الذي يزور عمدا هذه البطاقة أو يدلي للجنة بتصريحات غير صحيحة أو يقدم شهادات مزورة يعاقب أمام المحاكم و يعاقب طبقا لتركيبات قانون العقوبات.

الإسم واللقب بالأحرف اللاتينية
ALI-SAOUCHA AISSA

(الختم والتوقيع)
رئيس مكتب المنح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين
مديرية ولاية: المسيلة
رقم البطاقة: 765

نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني
والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني
26303252

(المرسوم التنفيذي رقم 93-131 المؤرخ في 16 جوان 1993)
إشارات خاصة بأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني

الإسم:	محمد	المدعو:	/
اللقب:	جعفر		
تاريخ ومكان الإزدياد:	1904/02/05	دوار سلمان	
إبن:	العيد	و:	مان الله العارم
أعترف له بصفة العضوية في:	المنظمة المدنية		
من:	1956	إلى:	1957
من طرف اللجنة:	قسنطينة		
تاريخ الإستشهاد:	1957		
حرر في:	المسيلة	بتاريخ:	2015/03/17

فدائي من: / / إلى: / /
مسبل من: / / إلى: / /
سجين من: / / إلى: / /
دائم من: / / إلى: / /
مجروح في: / /

تنبيه هام

مادة 11 من مرسوم 37/66 بتاريخ 1966/2/2 أن الذي يزور عمدا هذه البطاقة أو يدلي للجنة بتصريحات غير صحيحة أو يقدم شهادات مزورة يعاقب أمام المحاكم و يعاقب طبقا لتركيبات قانون العقوبات.

الإسم واللقب بالأحرف اللاتينية
DJAFER MOHAMED

(الختم والتوقيع)
رئيس مكتب المنح

نسخة من سجل أعضاء جيش وجبهة التحرير الوطنيين لمحمد العدوي وعيسى علي صوشة

المصدر: من وثائق مديرية المجاهدين لولاية المسيلة

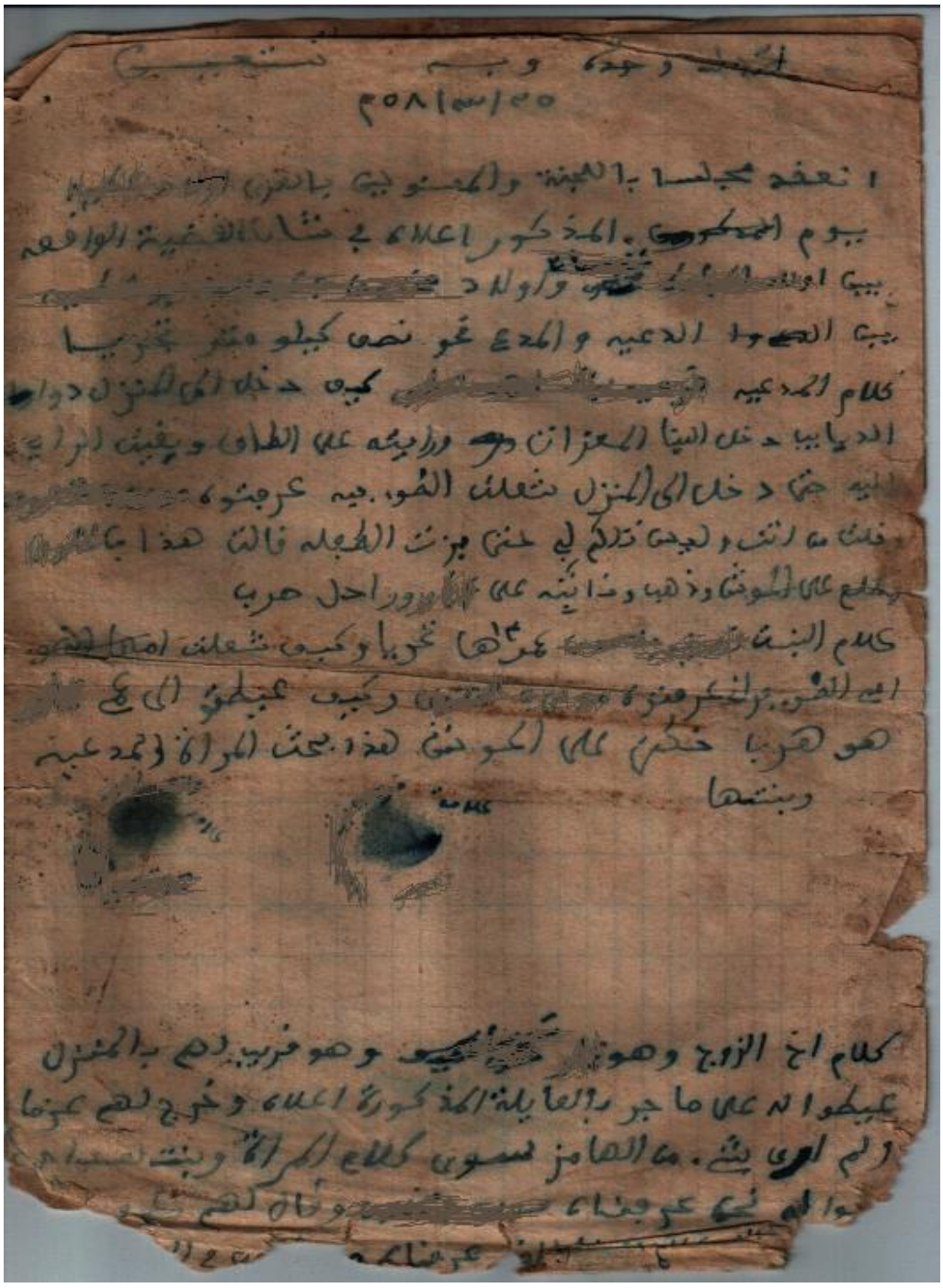

إحدى القضايا التي نوقشت أثناء الثورة التحريرية بمدينة المسيلة

المصدر: من وثائق متحف المجاهد بالمسيلة

ببليوغرافية البحث

1- المقابلات

1- بكري محمد السعيد: مقابلة مع القاضي والمجاهد بكري محمد السعيد، بمقر منزله بحي الجعافرة، المسيلة، يوم 26-1-2015، على الساعة 9:00 صباحا.

2- معتوق عبد المجيد: مقابلة أجريت مع ابن المجاهد والقاضي عمر المعتوق، بمنزله بالمسيلة، يوم 16-02-2015، على الساعة 10:00 صباحا.

3- عطوي عمار: مقابلة أجريت مع عمار عطوي مسؤول ناحية المجاهدين بأولاد دراج بمقر منظمة المجاهدين، يوم 12-04-2015، على الساعة 10:30، صباحا.

4- مهدي الطاهر: مقابلة مع المجاهد مهدي الطاهر أحد أقارب الشهيد أحمد بركات، يوم 16-02-2015، بمقر متحف المجاهد.

2- النبذات التاريخية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الرسمية

5 - السجل الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، المسيلة2010.

6- من وثائق أرشيف منظمة المجاهدين، المسيلة، ناحية المجاهدين أولاد دراج، قسمة المجاهدين أولاد عدي لقبالة، نبذة تاريخية عن الشهيد عميدي عيسى المعتوقي.

7- من وثائق أرشيف منظمة المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن الشهيد ديلمي علي.

8- من وثائق أرشيف منظمة المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن الشهيد طيايبة الحاج.

9- من وثائق أرشيف منظمة المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن المجاهد والقاضي محمد الدراجي ميهوبي.

10- من وثائق مديرية المجاهدين، نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني و المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ،المجاهد عمر المعتوق،المسيلة، 17-03-2015.

11- من وثائق مديرية المجاهدين،نسخة من سجل أعضاء جبهة التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني،الشهيد عيسى علي صوشة بن المنور، المسيلة،17-03-2015.

12- من وثائق أرشيف مديرية المجاهدين بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد مشتي السعيد.

13- من وثائق أرشيف مديرية الشؤون الدينية بالمسيلة، نبذة تاريخية عن الشهيد مشتي السعيد.

14- من وثائق أرشيف مديرية الشؤون الدينية بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد محمد العدوي.

15- من وثائق أرشيف مديرية الشؤون الدينية بالمسيلة،نبذة تاريخية عن حياة المجاهد محمد الدراجي.

16- من وثائق أرشيف متحف المجاهد بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد عيسى حميدي المعتوقي.

17- من وثائق أرشيف متحف المجاهد بالمسيلة، نبذة تاريخية عن حياة الشهيد ديلمي علي.

18- من وثائق أرشيف متحف المجاهد بالمسيلة،نبذة تاريخية عن حياة الشهيد طيايبة الحاج.

19-بركاتي السحمدي :حصة فصول من الذاكرة،الشهيد عيسى حميدي المعتوقي،ارشيف الاذاعة الوطنية، المسيلة،يوم 29-10-2010.

3- الكتب

20- كشيدةعيسى: مهندسو الثورة،تقديم عبد الحميد مهدي،ط2،منشورات الشهاب، الجزائر،2010.

21- كافي علي:مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962، دار القصبة، الجزائر، د- ت.

22- أويحي العيفا:القضاء الدستوري الجزائري، ط2، الدار العثمانية،الجزائر،2010.

23- بجاوي محمد:الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط 3،دار الرائد للكتاب،الجزائر،2005.

24- بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر،ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987.

25- بوبشير محند أمقران: النظام القضائي الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،ط 5، الجزائر،2007.

26- بيرم كمال: أعلام ومعالم من مدينة المسيلة نظرة في التاريخ الثقافي خلال الاحتلال الفرنسي، دارالإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

27- بيرم كمال:الحركة الوطنية بمنطقة الحضنة دراسة وثائقية في النشاط السياسي بين 1900-1954،دار الأوطان للنشر والتوزيع،الجزائر، 2012.

28- بيرم كمال:الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة،دار ميم للنشر، الجزائر،2013.

29- بيرم كمال:مدخل إلى مدينة المسيلة من الإحتلال الروماني إلى العهد العثماني دراسة تاريخية،دار الأوطان للنشر و التوزيع،الجزائر،2012.

30-زغدود علي: ذاكرة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2004.

31-أزغيدي محمد لحسن:مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

32- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة،الجزائر،2004.

33- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر،الجزائر، 2007

34- شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، ج 3،ط 2، دار كردادة، الجزائر 2013.

35- بن عبد الله سعيد: العدالة في الجزائر من الأصولإلى اليوم، ج2، مؤسسة نيسو للنشر والاشهار، الجزائر،2011.

36- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر،دار ريحانة، الجزائر،2002

37- قليل عمار:ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار البعث،الجزائر،1991

38- مزهود الصادق: تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط 2، دار بهاء الدين،الجزائر، 1987.

39- مناصرية يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1013.

40- المجاوي عبد القادر :إرشاد المتعلمين،تحقيق عادل بن الحاج همال الجزائري،دار زمورة للنشر والتوزيع،الجزائر،2011.

41- مقلاتي عبد الله:المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

42- مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

الصحف والجرائد

43- جريدةالبصائر، السنة الخامسة من السلسلة الثانية، العدد 223، يوم 12-رجب-1372 هـ/27-02-1953 م.

44- الطيب بوداود: مجاهدون منسيون، 01-11-1014م/08- محرم 1436 هـ

الملتقيات

45- ديفل سميحة: المسيلة من خلال الرحالة المغاربة والأندلسيين، الملتقى الوطني الثاني تاريخ وأعلام المسيلة، من 10-12 ديسمبر 2013م، دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي، المسيلة، 2013م.

46- سعدي خميسي: شخصيتا عيسى المعتوقي ومحمد العدوي ودورهما في نشر العلم ومساهمتهما في ثورة التحرير، الملتقى الوطني الأول حول تاريخ وأعلام الحضنة، يوم10-11-12 ديسمبر 2012م، دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي، المسيلة، 2012م.

47- صالحي منى: تطور وتنظيم القضاء أثناء الثورة الولاية الأولى أنموذجا، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

48- كراغل محمد:إسهامات رجال جمعية العلماء المسلمين في الثورة التحريرية الشهيد حميدي عيسى المعتوقي نموذجا، الملتقى الوطني الثالث تاريخ وأعلام المسيلة، يوم 15 ديسمبر 2014، الساعة 14:30.

49- مزهود الصادق: القضاء إبان الثورة التحريرية، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

50- معزوز هدى وأمال قبايلي: التنظيم الإداري والقضائي إبان الثورة التحريرية، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

51- مناصرية يوسف: القضاء من خلال بعض وثائق الثورة، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

52- موفق محمد: القضاء إبان الثورة التحريرية، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

53- يحياوي جمال: القضاء الثوري 1954-1962م خصائص ومرجعيات، الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 مارس 2005م بقسنطينة، منشورا وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

54- يحياوي الطاهر: أعلام مدينة المسيلة، الملتقى الوطني الأول تاريخ وأعلام المسيلة، يوم 10-11-12 ديسمبر 2012م، دار الثقافة الشهيد قنفود الحملاوي، المسيلة، 2012م.

الرسائل الجامعية

الدكتوراه

55- بيرم كمال: الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954م، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011م.

الماجستير

56- بيرم كمال : بلدية المسيلة المختلطة دراسة إقتصادية وإجتماعية بين 1884-1945م، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م.

الماستير

57- ديفل سامية: أعلام أولاد عدي ودورهم السياسي والثقافي 1900-1962م، مذكرة ماستير غير منشورة، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013-2014م.

58- سعد الدين سهام: من أعلام الحضنة ودورهم في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1900-1962م، مذكرة ماستير غير منشورة، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012-2013م.

البحوث:

59- حمديني عبد الكريم: العلامة الشيخ محمد الدراجي ميهوبي، بحث مطبوع، تحت اشراف لجنة مسجد ابي بكر الصديق، عين الخضراء، 2005م.

60- علي صوشة حليمة: أعلام المنطقة "موسى الأحمدي نويوات، محمد دركاش، عيسى بن المنور علي صوشة"، بحث مطبوع، صدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين شعبة أولاد عدي، 2012م.

فهرس الموضوعات

مقدمة **01**

مدخل :جغرافية منطقة المسيلة و القضاء وتطوره بالمسيلة خلال الإحتلال..... **06**

الفصل الأول:القضاء في الجزائر إبان الثورة التحريرية 1954-1962م

مرجعيات القضاء..... **14**

التنظيم القضائي أثناء الثورة التحريرية1954-1962..... **18**

قبل مؤتمر الصومام..... **18**

بعد مؤتمر الصومام..... **23**

أهداف ودوافع القضاء الثوري..... **32**

مميزات وخصائص القضاء..... **34**

الفصل الثاني:أعلام القضاء بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962

تمهيد..... **37**

حميدي عيسى المعتوقي..... **38**

مشتي السعيد..... **44**

محمد العدوي..... **48**

ديامي علي..... **51**

أحمد بركات..... **53**

طيايبة الحاج..... **55**

محمد الدراجي ميهوبي..... 56
محمد دركاش..... 60
عمر المعتوق..... 64
عيسى بن المنور علي صوشة..... 67
بكري محمد السعيد..... 71
خاتمة..... 74
الملاحق..... 77
قائمة المصادر والمراجع..... 80
فهرس الموضوعات..... 88

تم بحمد
الله